الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
مسار التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ حديث ومعاصر الموسومة بـ

الحركة النقابية الجزائرية وإسهاماتها في الحركة الوطنية 1930– 1940م وهران ومستغانم أنموذجا

إعداد الطالبتين:
- روابحي ربيعة.
- جوباري حفيظة.

إشراف الأستاذ:
❖ د. كلاخي ياقوت.

أعضاء لجنة المناقشة

د. حواش فاطمة..... رئيسا
د. كلاخي ياقوت..... مشرفا ومقررا
د. حرشوش كريمة..... مناقشا

السنة الجامعية:
1438- 1439هـ/2017- 2018 م

الشكر والعرفان

الحمد الله الذي علم بالقلم

علم الإنسان ما لم يعلم، و الصلاة و السلام على معلم البشر

وعلى آله وصحبه أجمعين، وقبل كل شيء أتقدم بأسمى عبارات

الشكر والامتنان والتقدير

إلى من يعجز لساني عن إيجاد العبارات المناسبة لشكره

إلى من سدد خطاي وأنار طريقي

إلى واهبي الحياة ربي رب العزة جلّ جلاله

وإلى الأستاذة المشرفة: كلاخي ياقوت وإلى طاقم كلية العلوم

الإنسانية

الاجتماعية قسم التاريخ

إلى عمال مكتبة جاك بارك بفرندة

إلى كل من مد لي يد العون من بعيد أو قريب

وجزاكم الله كل الخير.

إهداء

إلى رجل عظيم رسم درب حياتي...

إلى والدي الكريم.

إلى امرأة فاضلة صنعت كفاحي...

إلى والدتي الكريمة.

إلى الذين أحبهم في صمت المرايا واحتراق السؤال

إليكم جميعا...

أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

حفيظة

إهداء

"سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

الحمد لله الذي أوصلنا إلى هذه المرحلة من الحياة، وأنعم علينا بعطائه وكرمه إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى من زرعت فيَّا كل الدفء والحنان... تحزن لحزني

وتفرح لفرحي .. إلى والدتي العزيزة... إلى الشمعة التي إحترقت من أجلنا لتنير دربنا أنا وإخوتي أبي العزيز .. أسأل الله أن يحفظهما ويطيل عمرهما وبركتهما علي ويرزقهما بيتا من بيوت الجنة إنشاء الله.

إلى من كانوا وسيبقون سندا وقدوة لي في الحياة إخوتي وإخواني حفظهم الله.

إلى **خيرة، الحاجة، نوال، إسمهان، صليحة، نصرالله، عمر الحق قدر.**

إلى من كانت سندا لي في حياتي وفي كل لحظة عشتها أختي **عربية** أسعدها الله

في حياتها.

الى أختي الغالية أمي **أم الخير**

و إلى أصدقائي المفضلين:

مروة، سومية، نوال، أم الخير، أمال

أهدي ثمرة جهدي هذا.

ربيعة

C.G.T	La Confédération General Du Travail
C.G.T.U	La Confédération General Du Travail Unitaire
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
مر	مراجعة
د س	دون سنة
د ط	دون طبعة
ط	طبعة
د م ج	ديوان المطبوعات الجامعية
ش و ن ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
م و ك	المؤسسة الوطنية للكتاب

مقدمة

تشكل الجزائر بمكوناتها الجغرافية والاقتصادية و الاجتماعية وسطا طبيعيا هاما أثار اهتمام حركة الاستيطان الفرنسي، لاسيما الغرب الجزائري ،الذي شهد وتيرة سريعة تواصلت حدتها إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، استفاد الكولون من سياسة التهجير واستولوا على أهم المزارع و المناجم التي تحظى بها الجزائر و بالأخص القطاع الوهراني الذي عرف بتربته الخصبة وطول شريطه الساحلي وسهوله الواسعة بالإضافة الى مناخه المعتدل، هذا جعل الاستعمار الفرنسي يصب جل اهتمامه نحو هذا القطاع ،بحيث شرع في تنفيذ سياسته القمعية المتمثلة في عدة قرارات منها التشريعات العقارية والقوانين التي مست الملكية والاستثمار ،ولقد اثرت هذه السياسة على الجزائريين ولا سيما الطبقة العاملة ،هو ما جعل هذه الاخيرة تلجأ للنضال النقابي والقيام بحركة مطلبية عبرت عنها من خلال الاضرابات والمظاهرات و الاحتجاجات. وعليه نطرح الاشكال التالية: ما الأثر السياسي الذي لعبته الحركة النقابية داخل الحركة الوطنية؟ وماهي الظروف التي ساعدت الجزائريين للالتجاء الى العمل النقابي ؟ وما طبيعة العمل النقابي ؟ وما تأثير الظروف السياسية على تطور العمل النقابي خلال الفترة 1930-1940؟

وتكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة دراسة النضال النقابي في فترة الثلاثينيات والاحاطة و الالمام وابراز مظاهره مركزين على كل من وهران ومستغانم أنموذجا.

أما الدافع من اختيارنا لهذا الموضوع هو تسليط الضوء على نشاط الحركة النقابية في الغرب الجزائري الذي تأثر بسياسة فرنسا الرأسمالية الداعية إلى تحويل الاقتصاد الجزائري إلى إقتصاد رأسمالي.

ولدراسة هذا الموضوع اتبعنا المنهج التاريخي السردي الاحصائي ،فالسردي الذي تتبعنا فيه أحداث الحركة النقابية 1930-1940 .والاحصائي ذلك الموضوع تطلب منا إعداد جداول وذكر احصائيات للعمال والمتظاهرين وعدد الاضرابات والمنخرطين ضمن النقابات و غيرها.

وقسمنا موضوعنا هذا إلى ثلاث أقسام مدخل و فصلين:

المدخل كان لابد علينا من الناحية المنهجية والتاريخية وقبل التطرق إلى صلب الموضوع عرض بإيجاز الواقع العام للجزائر قبل ثلاثينيات القرن العشرين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

أما الفصل الاول تناولنا فيه الحركة النقابية 1930-1935 م واندرجت تحته مباحث وكل مبحث تحته عناصر. المبحث الاول كان بعنوان نشأ الحركة النقابية ، والمبحث الثاني كان بعنوان النشاط النقابية.

والفصل الثاني عنوناه بالحركة النقابية 1936-1940 وانطوت تحته ثلاث مباحث معنونة كالتالي المبحث الاول الحركة النقابية في جو الجبهة الشعبية للحكم والمؤتمر الاسلامي 1936-1937م والمبحث الثاني جاء بعنوان تطور الحركة النقابية 1936-1938، والمبحث الثالث بعنوان الواقع النقابي للكونفدرالية العامة للشغل.

وبالنسبة للمصادر اعتمدنا على وثيقة أرشيفية AWO protagandef 2-2,f, communiques ,rapport n 5786 نقلا عن كلاخي ياقوت انتخابات الجزائريين خلال الفترة ما بين الحربين العالمتين مستغانم أنموذجا مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، والتي أفادتنا في التعرف على انخراط الجزائريين داخل النقابات العمالية والحزاب السياسية في تلك الفترة.

وكتاب شارل روبر أجرون بعنوان histoire de l Algérie والذي استفدنا منه في الاطلاع على أوضاع الجزائر . وفيما يخص المراجع أفادنا كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض لعدة بن داهة الجزء الأول والثاني في معرفة الاضرابات التي قام بها الفلاحون داخل مزارع الكولون والاضرار التي لحقت بأصحاب المزارع و كذلك الانتشار الواسع للنقابات.

Noura Benallegue, le mouvement de syndical en Algérie.

فقد أفادنا في التعرف على النشاط النقابي للعمال والذي تمثل في الاضرابات والمظاهرات ولقاءات العمال في مختلف المجالات.

و مرجع محمود ايت مدور الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقية الاستعمارية والذي مكننا من الاطلاع على وضع الكونفدرالية العامة للشغل و إ براز المطالب التي دعت إليها و تصب لصالح العمال.

واعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على مصادر ومراجع أهمها الوثيقة الأرشيفية مختلفة ابرزها أطروحة لمحمد قنانش بعنوان الحياة النقابية 1929-1939 م والتي افادتنا في معرفة الواقع العام للجزائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفضاءات التي مستها الحركة الاضرابية.

وأطروحة الماجستير لمهديد ابراهيم بعنوان الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينيات النهضة و الصراع السياسي أفادتنا في معرفة أثر الجبهة الشعبية على الحركة النقابية عند وصولها للحكم 1936 .

وفي ما يخص الصعوبات والعراقيل في هذه الدراسة هي قلة الدراسات حول منطقة الغرب الجزائري مما جعلنا نعتمد على كتب عامة بالإضافة إلى عدم تخصص المراجع التي اعتمدنا عليها في الموضوع وتطرقت إليه بصفة جزئية وسطحية ،بالإضافة إلى ذلك تشابه المعلومات في المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها.

وفي الاخير ختمنا بحثنا بخاتمة كانت عبارة عن حوصلة شاملة مست كل جوانب الموضوع .

مدخل

الجزائر قبيل ثلاثينيات القرن العشرين:

الواقع الاجتماعي والثقافي

عاشت الجزائر وضعا (اجتماعيا وثقافيا) نتيجة لسياسة المستعمر القائمة آنذاك على استغلال خيرات وموارد الجزائر[1] ، و إتباعه أسلوب الإبادة والتجويع بعد تجريد أغلبية الجزائريين من أراضيهم الخصبة بدعوى أن ملكيتها غير معروفة ، وفي ذلك يقول فليب ميناي (Filipe miney) في تقرير له يصف حالة المجتمع الجزائري آنذاك "إن الظاهرة الثابتة بين الأهالي هي البؤس فهناك طوابير للمتسولين والبيوت القصديرية والأكواخ ومناصر العديد من الناس وهم يهيمون على وجوههم بدون هدف يمشون حفاة في الوحل والغبار" وبسبب سياسة الاحتلال تلك والأوبئة لقي أكثر من 82000 جزائري حتفهم[2].

فكان وضع المجتمع الجزائري يومئذ كان يتعدى أكثر من 90% بداية القرن العشرين من عاطلين عن العمل مكدسين في أحياء قصديرية و أكواخ مبنية من الطين و أغصان الأشجار[3]، أطفالهم حفاة الأقدام و الأبواب عبارة عن قطع من القماش والطرق الغير معبدة ،هذا ناهيك عن الأمراض والأوبئة التي عانى منها الجزائريين ،خاصة مرض السل الذي عرف انتشارا واسعا في القرى و الأرياف ووسط العمال الجزائريين في المدن[4] وأمراض أخرى كالملاريا، الأمراض المعدية كمرض اليوفوتيد والحمى الصفرا [5]، فكان كل ذلك من نصيب الجزائريين في الأقاليم المستعمرة خاصة في الغرب الجزائري بحيث وصل عدد الفقراء بعمالة وهران إلى 25764شخص [6].

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص247.

[2] ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر، منشأة الإسكندرية، 2001، ص76.

[3] محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني، إنجاز وتصميم منشورات ثالثة، الجزائر، 2005، ص، ص60-61.

[4] محفوظ قداش جيلالي صاري، المقاومة السياسية(1900-1954) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبدالقادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص209.

[5] Charles Robert Ageron ,Histoire De l'Algérie Contemperaine,T3, De linsurrection De 1871 Au Declenchement de la guerre De libiration1954 pu,F,Paris 1979,P55

[6] محفوظ قداش جيلالي صاري، المرجع السابق، ص111.

و في ظل القرارات المتردية، قرر الجزائريون طريق الهجرة التي تعددت أسبابها فكانت منها الرافضة للتجنيد الإجباري*[1]، وكانوا يتوجهون الى المشرق والدول الإسلامية والأخرى تمثلت في ثقل الضرائب المفروضة والقوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية الظالمة في حقها كانت وجهتهم فرنسا، حيث مست ظاهرة الهجرة منطقة القبائل والغرب الجزائري[2].

أما ثقافيا فقد عمد الاستعمار الفرنسي من أجل تثبيت وجوده وإحكام سيطرته على الجزائر، إلى انتهاج سياسات متعددة لمحو الشخصية الجزائرية وإفراغها من مضمونها القومي وإحلال الشخصية الفرنسية محلها، وكان يشرف على تطبيق هذا المخطط أساتذة فرنسيين متخصصين في العلوم الإنسانية ولهم دراية بالدقائق الخفية للتركيب النفسي والاجتماعي للفرد [3] ،و أول بداية لهذا المخطط هو ضرورة القضاء على التعليم العربي والديني في الزوايا والكتاتيب [4]ومن ثم غلق المدارس وحل الجمعيات الدينية[5] وطمس اللغة العربية، لأن المستعمر تأكد تماما بأنها أساس الدين وصلة الجزائرية بأمجادهم وأجدادهم ،ونهب التراث المتمثل في المخطوطات والوثائق والكتب[6]. ومن خلال ما تقدم ،فكل ما اتبع من قبل السياسة الفرنسية ا تجاه الجزائر و القضاء على الشخصية الجزائرية

* يتضح أن قضية فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين قد تواصلت منذ القرن 19 ميلادي إلى غاية القرن العشرين ميلادي، وهكذا لم تمنع هجرة تلمسان من التغيرات التي طرأت على الحكومة الفرنسية من أن يصد قرار التجنيد الإجباري للجزائريين في فبراير 1912م، ففي 31 جانفي 1912م صدر المرسوم الأول الذي ينص على استخدام أسلوب التجنيد بالتطوع استخداما مكثفا، وقد جاء هذا المرسوم لتشجيع الشباب الجزائريين على العمل في الجيش الفرنسية لمدة 03 سنوات يمكن تجديدها بشكل دائم، تابتي حياة، رسالة ماجستير بالتاريخ الحديث الحرب العالمية 1914- 1918م وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة، جامعة السانيا، وهران، 2006، ص 24.

[1] رابح لونيسي واخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص110.

[2] صالح العقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1964، ص07.

[3] عثمان سعدي، عروبة الجزائر عبر التاريخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص93.

[4] عبد الرحمان إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي السياسي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص 95.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص269.

[6] رابح تركي التعليم القومي السياسي، ج1، ش و ن ت، الجزائر، ط2، 1981، ص 95.

بسلب قيمها الثقافية والحضارية[1] والقضاء على مصادرها، فبالنسبة للمساجد هدم حوالي 24 مسجد، وحول أعدادا منها إلى كنائس أو ثكنات أو مستوصفات وحتى إلى ملاهي لجنوده[2].

سعت السياسة الاستعمارية إلى فصل كل ما يربط النشيئ الجزائري بماضيه، فعمد إلى نشر الأمية بين الجماهير عن طريق غلق المدارس العربية ، واتباع سياسة التجهيل وفي ذلك يقول :فرحات عباس "كما كنا نطالب بفتح المدارس، كان جوابهم لنا أننا لسنا أهلا لها لأننا قوم لا نقبل لا التربية و لا التعليم[3]".

الواقع الاقتصادي:

اتبعت السياسة الاستعمارية في الجزائر نهج لاقتصاد الرأسمالي و كان ذلك نتيجة لسياسة الاستعمار القائمة على استغلال الثروات الاقتصادية ،ففي المجال الفلاحي قام المستعمر بتجريد الجزائريين من أراضيهم ومصادرة الأراضي و الممتلكات وتقسيميها كأراضي البايلك وإفقار الفلاحيين [4] بدعوى أن ملكيتها غير معروفة، أو فرض غرامات مالية مرتفعة على أصحابها في حالة العجز عن عن الدفع ،حيث أنه إلى غاية عام 1920 استولت إدارة الاستعمار على أكثر من 897 ألف هكتار من الأراضي[5] وقامت بمنحها للمستوطنين الأوروبيين الذين قاموا بتحويلها إلى أراضي كروم[6].

فقد استولى المستوطنون على أجود الأراضي ليستثمرو في الزراعة على النهج الرأسمالي، وأهملت المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب و اتجه إلى التوسع في زراعة و إنتاج المحاصيل التجارية التي

---

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر الرحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص27.

[2] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، من منشورات إتحاد الكتاب الغرب، دم، دط، ص20.

[3] فرحات عباس، المصدر السابق، ص28.

[4] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الوطنية وثورة أول نوفمبر، دط، دس، ص15.

[5] محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص60.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 25.

تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور الخبيثة و الحوامض والتبغ وكذلك استغلال الحلفاء والفلين[1].

كما شرعت الإدارة الفرنسية بعد بناء السدود وتجفيف المستنقعات في زراعة الكروم التي كانت لفرنسا رغبة في زراعتها بالجزائر، بحيث كانت أحد العوامل الهامة وراء استحواذها لزرعها كروما يحول عنبها إلى نبيذ، وقد احتلت فكرة زراعة الكروم في الجزائر اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية أمثال مارسيل ريشي، وقد أصبحت هذه الزراعة هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات ولا سيما الغرب الجزائر وخاصة عمالة وهران التي كانت تحتل الريادة في الترتيب من حيث المساحات المزروعة بالإضافة إلى معسكر (سهل غريس)[2]. وإلى جانب زراعة الكروم اهتم الكولون بزراعة الزيتون والقطن والحوامض[3]، وقد أخضعت الحكومة الفرنسية الزراعة لمخططات الاستثمار الرأسمالي الاستعماري[4].

كل هذه المحاصيل غيرت في اقتصاد الجزائر كما وعرفت ارتفاع مذهل في الأسعار الرسمية لجل المحاصيل الفلاحية، كما طبقت الإدارة الفرنسية تفرقة بين الأهالي والأوروبيون، و لملأ الخزينة كان على الفرنسيين اتباع نظام الضرائب ،فقد كان الأغنياء من الجزائريين و الاوروبيين يدفعون أقل مما يدفعه الفقراء من الجزائريين[5].

و استمرت السياسة الاستعمارية إلى عام، 1919م وألزم الجزائريون على دفع الضرائب الفرنسية و كل الرسوم ، و في مطلع القرن العشرين كانوا الجزائريين يدفعون 46% من الضرائب

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، دار الكوثر للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، ط1، 2015، ص، ص175-179.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق ،ص4.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق،ص80 .

[4] شارل روبر، أجرون تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982، ص109.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 /1954، الديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر، ص 46.

رغم أنهم لا يملكون سوى 37 % من ثروات البلاد [1] ، و بعد ما اصطلحت عليها إصلاحات جونار[2] 1919م ألغت الضريبة العربية على الجزائريين وانخفضت مساهمتهم للضرائب إلى 16 %.

وإلى جانب مصادرة الأراضي الزراعية و أملاك الجزائريين لصالح المعمرين عمدت أيضا السلطات الفرنسية على قتل الصناعة المحلية التي كانت تزخر بها الجزائر كالصناعات اليدوية خاصة صناعة النحاس، الفضة، الذهب، الجلد، الخياطة [3]، وقد سيطر المستوطنين على قطاع الصناعة الذي كان يخدم مصالحهم الخاصة و اقتصادهم الرأسمالي[4].

وبعد ان انتزعت السلطات الفرنسية الأراضي ونهبها من المواطنين وتقديمها للمعمرين بهدف قهر و تفقير الشعب الجزائر وتجويعه [5]، عمدت إلى نهج نظام الأجور الذي كان لا يتناسب مع متطلبات الحياة حيث لا يستطيع الأجراء الجزائريون ضمان حاجياتهم اليومية لأنفسهم ولذويهم ،لأن الأجر الذي يتقاضاه الجزائري فهو في غاية التفاهة[6]. ومن السلبيات السياسة الاقتصادية التي انتهجته في الجزائر منذ 1871م، قد حققت ا لسلطات الاستعمارية أهدافها إلى درجة أن الجزائريين أصبحوا يعيشون شبه مجاعة في سنة 1912م، ومما زاد الوضع سوءا جفاف ربيع 1912 الذي انخفضت من جرائه محاصيل الشعير والقمح وزاد ارتفاع الضرائب [7].

الواقع السياسي

---

[1] شارل روبر أجرون ،المصدر نفسه، ص110.

[2] هو سلستين شارل جونار أوغست جونار (célestin charles Augst Jonnart) من مواليد فيفري 1857م بفشلين (Fléchin) بفرنسا، وهو من عائلة تنتمي إلى الأشراف الصغار الجمهوريين زوال دراسته في سان أومار (saint Omer) ثم التحق بكلية الحقوق في باريس لينتقل بعدها إلى مدرسة العلوم السياسية استعدادا لاحتراف العمل الإداري. من مذكرة حبيبة لفريد بعنوان سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر، 1900- 1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، 2015- 2016، ص 09.

[3] محمد الأمين بلغيث، الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي للمؤتمر، دار كتاب الغد، الجزائر، 2007، ص67 .

[4] farhat abbas, autopsie d'une guerre l'aurore ,édition, garnier, France, 1980,p10

[5] عبد المجيد خلوف، الجالية الجزائرية مابين المعاناة وأمل العودة، مجلة الجيش، العدد 165، الجزائر ديسمبر 1975، ص11.

[6] Farhat (Abbas),la nuit coloniale ,Edition ,julliard ,parisk1962,p96.

[7] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص208 .

اما الواقع السياسي فقد عمد الاحتلال و منذ دخوله 1830 إلى جعل الجزائر مدينة فرنسية بكل ما يعني ذلك من أبعاد [1]، المتمثلة في طمس التاريخ و الشخصية الوطنية والتشديد على أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج امن فرنسا في الجزائر ،واستخدام كل الأساليب والوسائل للوصول إلى ذلك الهدف[2].

وسعيا منها لتجسيد تلك السياسة الرامية إلى بسط نفوذها على الجزائر عملت على إصدار جملة من القوانين والإجراءات التعسفية الممهدة لمشروعها الاستيطاني، الذي يسمح لها بابتلاع الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا[3].وهكذا نجد أن الحكومة الفرنسية قد أصدرت قرارها المشهور في 22جويلية 1834 والذي يقضي بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا أي أن الجزائر أرض فرنسية وأنشأت لذلك منصب الحاكم العام لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية[4].

فقد شهدت الجزائر منذ الاحتلال إلى بداية مطلع القرن العشرين هجرة استيطانية أوروبية واسعة وصفها المؤرخ الغربي شارل أندري جوليان بقوله: "فانتشروا في البلاد الجزائرية كالبلاء المستطير متكالبين على بيع العقارات وشرائها لا يهمهم إلى الأرباح الطائلة [5].حيث بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر عام 1832م حوالي 25 ألف نسمة منهم 250 مستوطن، وقد أدى تشجيع حركة الهجرة الاستيطانية التي كان يقودها بصورة رئيسية الجنرال بيجو إلى تأسيس مراكز استعمارية على السواحل مثل وهران[6]، وفي ظل سياسة الامتيازات فقد بقيت هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مستمرة ،إذ بلغ عدد المستوطنين خلال 1866 حوالي مائتين ألف مستوطن وخلال عام 1876م إلى 1914م زادت حركة الهجرة إلى الجزائر بصفة لا تطاق فوصل عدد الأوروبيين عام 1876 إلى 344 ألف 189 ألف فرنسي ،وأخذ يتضاعف بصفة كبيرة خلال الربع لأول من القرن العشرين، وخلال هذه

---

[1] أحمد الخطيب، جمعية علماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص24.

[2] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1989، ص 89.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص198.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص245.

[5] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 95.

[6] أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية ونشاطه السياسي و الاجتماعي، ج1، الجزائر 1985، ص23 .

الفترة أصدرت القوات الفرنسية مرسوم كريميو[1] cremieus في 24 أكتوبر 1870 الذي يقضي بتمتع اليهود بالجنسية الفرنسية ، و صدر في عام 1899 م قانون التجنيس التلقائي الذي يجعل من أبناء الأجانب المولودين بالجزائر فرنسيين تلقائيا رغما عنهم.[2]

وكما أقرت الإدارة الفرنسية قوانين أخرى منها قانون الإدماج وقد شرعت في تطبيق هذه القرارات من خلال مرسوم 30 جوان 1870،حيث قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات في الشمال الجزائر، قسنطينة ،وهران ،وكانت كلها تابعة لوزارة الداخلية الفرنسية ،وقد تعززت بالقوانين الاستثنائية الفرنسية كقانون الأهالي الذي صدر سنة 1881 في عهد الحاكم العام ألبرت ،ودعم سنة 1886 في عهد تيرمان (1882-1891م) ومن خلاله أعطيت السلطات الاستعمارية صلاحيات استثنائية مما كرس المزيد من الهيمنة العزل ،كما تهدف هذه القوانين إلى منح المسؤولين المدنيين بعض السلطات لفرض عقوبات على الجزائريين وخاصة على القبائل الثائرة واستمرت الإدارة الاستعمارية تعمل بها حتى عام 1930[3].

كما حرم الجزائريون من حقوقهم السياسية وجردوا منها ، في الوقت الذي كان المعمرون يتمتعون بجميع الحقوق المادية والمعنوية ، مع نهاية القرن 19 من الميلاد ومطلع القرن 20من الميلاد تمكنت من إقناع الحكومة الفرنسية بإعطاء الجزائريين نوعا من الحرية في تسيير شؤون البلاد بنفسها بسبب اختلاف الوضعية الداخلية لسكان الجزائر عن وضعية سكان فرنسا،[4] بحيث منحت فرنسا لسكان الجزائر ميزانية خاصة مستقلة إبتداءا من سنة 1900م يسيرها المجلس المالي، و زادت سيطرة المعمرين

---

[1] هو اليهودي أدولف إسحاق كريميو ولد بمدينة نيم سنة 1706 ، موسى اسمه المقتبس من التوراة ثم أضاف عليه أبوه اسما ثانيا هو أدولف ثم سحب الاسم اليهودي الثاني إسحاق ليحتفظ ، بإسم أدولف ، ولا يزال الإسمان الأول والثاني من أسماء كريميو مقيدين في سجلات الحالة المدنية ولكن لم يتم استعمالهما أبدا. من مذكرة: أمينة عباسي بعنوان السياسة الفرنسية إتجاه يهود الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، 2014، ص 66.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 96.

[3] يحي بو عزيز، المصدر السابق، ص 41- 42.

[4] صالح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه و أوضاعه المعاصر الجزائر –تونس-المغرب الأقصى، مكتبة الأنكلو المصرية القاهرة، دط ، ص190.

خاصة بعد استقلال الجزائر ماديا عن فرنسا في محاولة التحكم بمصير الشعب الجزائري و الهيمنة على الميزانية التي تعد الركن الأساسي في تسيير نظام الدولة[1].

ان السياسة الفرنسية المذكورة سابقا برزت من خلالها ردود أفعال مختلفة من النخب المثقفة الجزائرية، و ما اصطلح عليها بالمقاومة السياسية ، بحيث عاشت الجزائر خلال العقد الأول من القرن العشرين فترة زاخرة بالأحداث السياسة الداخلية، التي كانت تنمو بالوعي السياسي للجزائريين[2] وتمثل ذلك في نشأة الجمعيات والمنظمات ونشاط الحركات العمالية والنقابية هذه الأخيرة التي نسلط الضوء عليها من خلال بحثنا.

[1] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 170.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1992، ص107.

الفصل الأول

الحركة النقابية 1930– 1935م

المبحث الأول: نشأة النقابة.

المبحث الثاني: النشاط النقابي.

1- الإضرابات العمالية.

2- النقابات المناضلة (الكونفدرالية العامة للشغل).

3- انخراط الجزائريين داخل النقابات العمالية والأحزاب السياسية.

المبحث الأول: نشأة الحركة النقابية.

بدأت الحركة النقابية في الجزائر منذ دخول المحتل الفرنسي أرض الجزائر عام 1830، حيث كان الفرنسيون قد سبقوا الجزائريين في تنظيم أنفسهم داخل النقابات للحصول عل حقوقهم، وذلك من خلال التظاهر والاعتصام –تخفيض ساعات العمل– زيادة الأجور[1].

وكان الاستعمار الفرنسي يمنع الجزائريين من إنشاء نقابات بل كان يمنعهم حتى من ممارسة وتقليد مسؤولية داخل الجمعيات النقابية الموجودة بالجزائر، ويجعلها حكرا على الفرنسيين والأوروبيين فقط[2].

وارتبطت الحركة النقابية الجزائرية بحركة النضال التحرري للشعب العربي من خلال كياناتها السرية والعلنية وهي تطالب بتكريس الحياة النقابية وممارسة الحقوق الديمقراطية الكاملة للعمال، وإطلاق الحريات النقابية وكبح جماح الاستقلال الذي يمارسه الرأسماليون الفرنسيون تحت خيمة الاحتلال الفرنسي، وبدأت بوادره في إضرابات عمال النقل والخدمات الجزائريين في عامي 1903م– 1907م ونظرا لتطورات الأوضاع على الساحة العالمية وتأزم الوضع بين دول العالم الكبرى فقد أصاب الحركة النقابية الجزائرية الخفوق بسبب اشتعال الحرب العالمية الأولى عام 1914م– 1918م.

---

(1) سعد توفيق البزاز ,(C.G.T la confederation Generale du travaille) الحركة العمالية في تونس 1924–1956 نشأتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي ،دار زهران للنشر ،عمان،2009 ص54

(2) خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها اثناء الثورة التحررية 1954م– 1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاسلامية ، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2015م–2014م، ص19.

*النقابة هي مجموعة تتشكل لأغراض المساومة الجماعية نشأت شروط العمل ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية ،و اللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات، قضايا و دراسات لجمال قنان، ص150.

وامتازت السياسة الفرنسية آنذاك اتجاه المستعمرات بالين والوعود البراقة التي تتضمن إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حال انتصار التحالف الأوروبي ضد دول الوسط.

ظهرت أول حركة عمالية* في سنة 1720م في بريطانيا عندما تجرأ لأول مرة في التاريخ، عمال يشتغلون برفع مظاليمهم إلى البرلمان، وكانت النقابات موجودة بالجزائر قبل سنة 1919م وحتى قبل صدور قانون 21 مارس 1884م* الذي يسمح بإنشاء الجمعيات النقابية بفرنسا[1]، بينما لم تظهر أولى التنظيمات في الجزائر إلا في سنة 1878م حين شكل عمال المعادن والطباعة الجبرية غرفتين نقابيتين في مدينة الجزائر[2]، ويرى البعض الأخر أول نقابة بالجزائر هي: الاتحاد النقابي لعمال المطبعة بقسنطينة المكونة في سنة 1881م وبعد ذلك بدأ العمل النقابي في الاتساع حيث وصل عدد النقابات في سنة 1901م إلى 101 نقابة منها 49 في مدينة الجزائر و30 في وهران و 22 في قسنطينة، ليقفز هذا الرقم سنة 1911م إلى 248 نقابة، منها 126 بمدينة الجزائر،و61 نقابة بوهران و 45 نقابة بقسنطينة، ورغم هذا العدد المتنامي من النقابات فإن مشاركة العمال الجزائريين ظلت متواصلة للغاية وذلك يعود لسببين:

* الحركة العمالية: "هي كل النضالات والكفاحات التي قامت بها الطبقة الشغيلة ضد النظام الرأسمالي والتي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك ما تتضمنه الطبقة الشغيلة من الطبقات وأحزاب سياسية تدعي أنها تدافع عن حقوق العمال وتتخذ شكلين الجانب السياسي والنقابات"، منقولة عن مذكرة بوربيع جمال بعنوان: سوسيولوجية الحركات العمالية، أطروحة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015، 2016، ص07.

* ظهر قانون 21 مارس 1884 لينظم النشاط النقابي بفرنسا ويسمح بإنشاء النقابات العمالية بدون اللجوء إلى طلب رخصة مسلحة من الحكومة الفرنسية وينص هذا القانون ايضا على حقوق وواجبات هذه النقابات ويسمح لها بالتجمع داخل اتحاديات. الثورة الجزائرية سنوات المخاض لمحمد حربي ،119ص

(1) ادريس بولكعيبات، الحركة النقابية الجزائرية بين العصرين، وإشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، العدد 12، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ص 150.

(2) خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص 20.

الأول: وجود قوانين تعسفية تمنعهم من تشكيل تنظيمات كيفما كان نوعها وأهدافها، وفي مقدمة هذه القوانين قانون الأهالي.

الثاني: ضعف عدد العمال الجزائريين الذين يشتغلون في الصناعة لضعف الاستثمار فيها من جهة، وسيطرة الأوربيين على العمال في مختلف المهن، فقبل الحرب العالمية الأولى كان الجزائريون يشتغلون في اثنين من المهن المعروفة في تلك الفترة بينما كان العمال الأوروبيون يشتغلون في 221 مهنة، أي أن القوى العالمية الجزائرية كانت متمركزة في الريف بشكل أساسي[1].

ازدادت عدد النقابات في الجزائر وبلغت عام 1924م 341 نقابة كانت 203 منها في الجزائر و82 نقابة في وهران كما ارتفع عدد العمال الجزائريين المهاجرين من الريف إلى المدينة مما أدى إلى قيام النقابات الفرنسية باحتواء التحرك العمالي الجزائري الذي نمى وترعرع داخل المؤسسات الفرنسية، كما عانى الجزائريون من أوضاع معيشية صعبة وسيئة ويعود السبب في ذلك إلى النظام الذي اتبعته فرنسا في الاستيلاء على الأرض فأصبح الجزائريون أنفسهم بين عشية وضحاها عبيدا في أرضهم، كذلك القوانين التي طبقتها في الجزائر والتي انتزعت بموجبها ألاف الهكتارات من الأرض الزراعية الخصبة من أصحابها فاصحبوا بدون وسيلة للعيش، ونظرا للنظام الذي وضعته فرنسا فإن مجموعة كبيرة من الأفراد أصبحوا بدون عمل. فيبدأ العامل في الريف راعيا ثم جامعا للعنب ، وفي المدينة يبدأ ماسحا للأحذية، ثم عاملا صغيرا أو حمالا، ويسكن هؤلاء في منازل تحت الأرض (سراديب) حيث يضم المنزل ثلاثة عوائل[2].

شهدت الحركة النقابية الجزائرية في عشرينات القرن العشرين تغيرا واضحا، فقد بدأ العمال بتنظيم صفوفهم والاستقلال عن النقابات الفرنسية، فرفعوا شعار الحرية والاستقلال، بدلا من شعار الإدماج والمساواة الذي كان سائدا آنذاك، ومن أشهر الإضرابات التي شهدتها تلك الحقبة كانت

---

[1] ادريس بولكعيبات، المرجع السابق، ص150.

[2] سعد توفيق عزيز البزاز، المصدر السابق، ص 158.

إضرابات عام 1920م- 1924م، ضد البواخر المحملة بالخمور وفي عام 1927م شارك المندوب عن العمال الجزائريين في مؤتمر الرابطة الدولية من أجل استقلال الشعوب في بروكسل، واستطاع المندوب الجزائري أن يقنع المؤتمرين بالتصويت على قرار يدعو إلى استقلال الجزائر وإعطاء حرية حق تقرير المصير والمساواة السياسية[1]، وفي إقليم وهران وصل عدد النقابات إلى 73 نقابة سنة 1894م، ووصل عددها خلال الفترة الممتدة من 1884م إلى 1920م إلى 113 نقابة بالجزائر منها 55 بعمالة وهران، وهذا ما يفسر الانتشار الواسع للنقابات العمالية في الجزائر ، لاسيما في القطاع الوهراني الذي احتل مركز الصدارة من حيث بقية التنظيمات النقابية فيه، مقارنة مع العمالتين الجزائر وقسنطينة، هذا وارتفعت النقابات عشية الحرب العالمية الأولى في وهران حيث تم إحصاء 31 نقابة و 9500 منخرط في نقابات مهنية مختلفة منهم عمال الطباعة والإسكافيين والحلاقين وعمال المطاعم والمقاهي والمشروبات الغازية، مكن وشكل صانعوا البراميل أكبر تنظيم عمالي لهم في قطاع وهران ويعود السبب إلى تطور زراعة الكروم وتحسين إنتاج الخمور في الإقليم الغربي[2].

عرفت الحياة النقابية نقطة تحول حاسمة في غرب الجزائر ظهرت مؤشراتها في مطلع القرن العشرين واستمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وما يميز هذه الفترة هو نمو سريع للتنظيمات النقابية، حيث بلغ عدد النقابات سنة 1901م 30 نقابة و61نقابة سنة 1911م و82 نقابة سنة 1921م بعد عام 1931م أخذت فكرة السماح للعمال الجزائريين بإنشاء نقابات خاصة بهم حسب مجال عملهم[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 158.

[2] مهديد ابراهيم، انتخابات الأهالي في وهران 1919- 1939، شهادات الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة وهران، 1979، ص80.

[3] سعد توفيق عزيز البزاز، المرجع السابق، ص 159.

مع اتساع سوق العامل المأجور ازدادت نسبة مشاركة الجزائريين في النشاط النقابي بعد سنة 1932م وهي السنة التي اعترف فيها المستعمر للجزائريين بالحق النقابي[1].

وقام العمال الجزائريون بعده اضرابات ، ففي خريف 1900م وقعت اضرابات في وهران ودخلت الشرطة لمواجهة حوالي 1600 عامل جزائري ومغربي والزمتهم على احترام حرية العمال، وبالإضافة إلى وهران شهدت الجزائر اضطرابات عديدة مثل اضراب بميناء الجزائر في جوان 1907م، وكان هذا الإضراب بمبادرة من قبل الفحامين الجزائريين، لم يتحول النضال النقابي خلال هذه المرحلة من الاضرابات فحسب بل تجلى كذلك من خلال المظاهرات والتجمعات العمالية والتي كان لها طابع فرنسي رغم مشاركة العديد من العمال الجزائريين.

ففي سنة 1905م تم الاحتفال بعيد العمال في الفاتح من ماي في وهران عن طريق تنظيم تجمع عمالي ومسيرة على واقع أغنية الدولة الشيوعية، وتعاقب عدة خطباء أوروبيين على المنصة على غرار "فور"Faure* و"بلان"plane* دافعا بشدة عن حق 8 ساعات عمل في اليوم.

وفي الفاتح من ماي 1906م قام ما بين 700و800 شخص بالسير عبر المدينة رافعين رايات كتب عليها" البروليتاريون* ليس لديهم بلد" كانت تطالب بالحق في 8 ساعات عمل في اليوم وكذلك الحق في العطل والحرية[2].

تميز النضال النقابي خلال الحرب العالمية الأولى بالصعوبة بسبب العراقيل التي كانت الإدارة الفرنسية تفرضها بغرض خنق أي نشاط عمالي، وتميزت هذه الفترة بالانطلاقة الفعلية للنضالات

---

[1] ادريس بولكعيبات، المرجع السابق، ص ص، 150،151.

* فور faure داروبي الجنسية وهو عامل في المشروبات الغازية. * بلان plane أروبي يشتغل صانع للمركبات.–انظر لمحمود ايت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية ،ص 87.

[2] محمود آيت مدور، الحركة العمالية إبان الحقبة الاستعمارية 1830– 1962 بين النقلات الاجتماعية والكفاح التحرري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 87.

الاجتماعية في أوساط الأهالي، ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل أساسية وهي مساعي العمال الأوروبيين لتعبئة العمال الأهالي بغرض تحقيق التفوق العددي لنقابتهم والاستفادة من دعمهم المالي.

- غلاء المعيشة والرغبة في رفع الأجور
- الاحتكاك بالعمال المهاجرين الذين تأثروا بالنضالات النقابية التي كان يقودها رفقائهم الأوروبيون.

المبحث الثاني: النشاط النقابي

1– الاضرابات العمالية

حاولت الشغيلة الجزائرية في الجزائر و عملاتها المختلفة ، تعبير عن رفضها للنظام الاستعماري مشعلة كل الوسائل السلمية المتاحة لها من خلال نشاطها النقابي الذي تمثل في مشاركة الجزائريين في مظاهرات و الاضرابات كما يبين الجدول التالي[1] :

السنوات	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة	المجموع
1930	4	3	1	8
1931	3	4	3	20
1932	0	1	0	1
1933	4	5	3	13
1934	3	3	4	10
1935	5	4	16	25
المجموع	13	20	27	66

- يبين الجدول السابق عدد الاضرابات التي شهدتها العملات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1930م – 1935 م بلغ 68 اضرابا وهو ما يمثل معدل 11 في السنة.

و 22 اضرابا في كل عمالة ، ويعتبر هذا العدد جد قليل وهو مالا يعتبر ظاهرة صحية لأن التدهور الكبير للأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وهو الذي كان وراء الأمر .[(2)]

كانت مطالب العمال تتمحور خلال الاضرابات سنة 1930 م حول رفع الأجور و تخفيض عدد ساعات العمل الاجراءات لتسريح أو الحالي الي العدالة باستثناء عمال البلديات الذين استفادوا

[1]– محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 114.

[(2)] جغلول عبدالقادر، المرجع السابق، ص 153.

من زيادات قدرت واحد علي أجورهم اليومية ، ثم جاءت سنة 1931 م التي تميزت باشتداد حدة الأزمة خاصة في القطاعات البناء و الصناعة بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ، و شهدت الجزائر ارتفاعا طفيفا في عدد الاضرابات الي عشرة[1].

وكان الاستعمار الفرنسي يمنع الجزائريين من انشاء نقابات بل كان يمنعهم حتى من ممارسة وتقليد مسؤولية داخل الجمعيات النقابية الموجودة بالجزائر ، ويجعلها حكرا علي الفرنسيين و الأوربيين فقط[2] وارتبطت الحركة النقابية الجزائرية بحركة النضال التحرري للشعب العربي من خلال كياناتها السرية والعلنية وهي تطالب بتكريس الحياة النقابية و ممارسة الحقوق الديمقراطية الكاملة للعمال واطلاق الحريات النقابية و كبح جماح الاستقلال الذي يمارس الرأسماليون الفرنسيون تحت خيمة الاحتلال الفرنسي الذي بدأت بوادره في اضرابات عمال النقل و الخدمات الجزائريين في عامي (1903-1907) ونظام لتطورات الوضع علي الساحة العالمية و تأزم الوضع بين دول العالم الكبرى ، فقد أصاب الحركة العمالية الجزائرية الحقوق بسبب اشتعال الحرب العالمية الأولي عام 1914-1918.

تمكن المسجلين البحريين من تحقيق مطالب رفع الأجور وتقليص عدد ساعات العمل ، وتم التوصل إلى اتفاق في إضراب الصيادلة وعمال التجارة لمدينة وهران في حين فشلت الإضرابات الأخرى تشير بعض المعلومات ان كل الاضرابات عام 1931 فشلت باستثناء اضراب مسجلين البحريين للجزائر الذين بلغ عددهم 156 وهذا بالرغم من الدعم المقدم من قبل النقابات الاتحادية لأن بعض الكونفدراليات لم تكن تقوم بأي عمل لصالح المضربين ، وكانت غائبة تماما في ميدان النضال و بعد ذلك لم تشهد سنة 1932 م إضرابا واحدا من قبل صانعي النعال بوهران من 03 الى 10 ماي 1932 للمطالبة برفع الأجور و يمكن تفسير هذا التراجع الكبير في عدد الاضرابات بتراجع سوق العمل و خاصة في قطاعات النقل و البناء و المناجم التي كانت تشكل نسبة كبيرة من

(1) nora benallegue,opcit- p141.

(2) خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص 19.

اليد العاملة الجزائرية ، كما يمكن إرجاعه الى شدة القمع الاستعماري و عدم استجابة الإدارة لجل مطالب المضربين في سنة 1931م[1].

وبعكس سنة 1932 م عرفت الحركة الاضرابية في سنة 1933 م تصاعدا و ذلك بسبب تدهور في ظروف العمل التي مست الأوروبيين أنفسهم و كذلك بسبب تقوية النقابات الاتحادية و أهم ما يهم الاضرابات 1933 م ما يلي : – شهدت بلعباس و وهران 3 إضرابات لكن رغم تأمرها من ضل الاتحاد المحلي لم يتم الحصول علي مستلزماتها بسبب الاضطهاد و توظيف مكسري الإضراب*.

- كان العمال الجزائريون في زيادة الحركات الإضرابية في الأقاليم الثلاثة مثل المهاجر حاملي الموانئ ، عمال تسوية التربة ، كما نظمت بعض الإضرابات من طرف العمال غير منخرطين في أية نقابة .
- كانت النقابات الاتحادية تقدم دعم للمضربين في الجزائر و وهران أكثر مما كان عليه الأمر في قسنطينة [2]
- لم تسجل النقابات التابعة للكونفدرالية العامة للشغل أي ظهور لها خلال تلك الاضرابات.
- كانت الادارة الاستعمارية تدافع عن طريق ممثليها المتمثلين في رؤساء البلديات و القضاء بصفة منتظمة ، غرار باب العمل و تقديم المساعدة اللازمة من أجل اضطهاد الحركات الاضرابية عن طريق وضع القوة العمومية الشرطة والدرك الوطني و العساكر ، تحت تصرفهم في بعض الحالات مثل ما حدث في اضراب حمالي الموانئ.

---

(1) Nora benallegue.opcit p172.

* مكسري الاضراب هم عبارة عن مجموعة من بطالين استعانت بهم السلطات الفرنسية والمعمرين من اجل تكسير الاضراب الذي كان يقوم به العمال الجزائريون. نقلا عن :خلوفي بغداد ،الحركة العمالية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية 1945-1962 ،ص21

(2) Nora benallegue. ibid.p 178.

- كان متوسط مدة الاضرابات حوالي 04 أيام للإضراب ، الأول وجود قوانين تعسفية تمنعهم من تشكيل تنظيمات كيفما كان نوعها و أهدافها ، وفي مقدمة هذه القوانين قانون الأهالي.

الثاني: ضعف عدد العمال الجزائريين الذين يشتغلون في صناعة لضعف الاستثمار فيها من جهة، وسيطرة الاوروبيين علي العمال في مختلف المهن ، فقبل الحرب العالمية الأولي كان الجزائريون يشتغلون في اثنين من المهن المعروفة في تلك الفترة بينما كان العمال الأوربيين يشتغلون في 221 منها ، اي أن القوى العاملة الجزائرية كانت متمركزة في الريف بشكل أساسي.

ازدادت عدد النقابات في الجزائر وبلغت عام 1924م 341 نقابة، 203 منها في الجزائر و82 نقابة في وهران كما ارتفع عدد العمال الجزائريين المهاجرين من الريف الي المدينة مما أدي الي قيام النقابات الفرنسية باحتواء التحرك العالمي الذي نمي وترعرع داخل المؤسسات الفرنسية ، كما عاش الجزائريون عيشة سيئة و ذلك بسبب النظام الذي اتبعته فرنسا في الاستلاء علي الأرض ، فأصبح الجزائريون أنفسهم بين عشية ضحاها عبيدا في أرضهم ، كذلك القوانين التي طبقتها فرنسا في الجزائر والتي انتزعت بموجبها الالاف الهكتارات من الأرض الزراعية الحصبة من أصحابها فأصبحوا بعد المصادرة بدون. [1]

- كان متوسط مدة اضرابات حوالي 04 أيام لكل اضراب .
- فشل جل العمال في تحقيق مطالبهم باستثناء رفع الأجور عمال البناء المتمثلة في والاحالة علي العدالة و وصل اطلاق النار علي المضربين لان الاضرابات تزامن مع فترة بارتفاع عدد البطالين مما أدي الي استعانة بهم لكسر الاضراب –كما لم تقتصر ايان هاته الفترة علي تنظيمات النقابية ،اذ قام مناضلو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد صلاة

[1] سعد توفيق عزيز البزاز ،المرجع السابق ،ص 158.

الجمعة من يوم 24 فيفري 1933 م بتنظيم مظاهرة الي غاية مقر اعلامه العامة من اجل تنديد بظروفهم الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة [1].

- قام الجزائريون بسلسلة من مظاهرات العمالية سنة 1934 م و 1935 م في مراكز الحضرية بالجزائر و وهران و سبق حيث عبرت الحركة العمالية عن تضامنها مع هذه المظاهرات بمساندة مطالب عمال سكة الحديدية.
- تطور المسار المطلبي في مدن القطاع الوهراني بصعيد الحركات الاحتجاجية التي ترجمتها اضرابات مدينة وهران ، واد رهيو ، بوحنيفية ، وسيدي بلعباس

دعت الأوضاع الاجتماعية و المهنية المتردية في اوساط العمال الجزائريين الي مضاعفة العمل النقابي و الكفاح المطلبي في مطاحن مدينة وهران تجمعا كبيرا في بورصة العمل ، وفي يوم 21 جويلية 1923 م تم فيه طرح مطالب الرئيسية وهي تحديد مدة العمل اليومي ب08 ساعات

ضبط معدل الأجور في جميع مطاحن العمالة الغربية و اشتدت وتيرة الحركة الاحتجاجية منذ 1929م إلى 1935م.

وفي سنة 1934 برزت حركة اضرابية و مطلبية هامة وهو امتداد مباشر للحركة التي بدأت في فرنسا ذات التاريخ ، فقد قام ما يضاهي 15 ألف عامل من الكونفدرالية (الكونفدرالية العامة لتشغيل و الكونفدرالية العامة لشغل الاتحادية) باحتلال طريق لعدة ساعات.

و ساهمت هذه الحركة الاضرابية التي مست العمال البريد و الاساتذة وعمال السلك الحديدية في تدعيم و توسيع المظاهرات المحادية الفاشية.

[1] جغلول عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 154.

ورفعت في هذا التجمع الكبير عدة شعارات وأهمها : الوحدة ضد الفاشية من أجل الديمقراطية ضد البورجوازية كما رفع أحد المتظاهرين راية خضراء ، ترمز الي الاسلام[1].

وكانت اضرابات سنة 1934م أكثر تنظيما ، ودامت لفترات أطول بحيث دامت في متوسط –من الاسبوع الي أكثر من أشهر في بعض الأحيان وعرفت مشاركة عدد كبير من الجزائريين و كانت النقابات الاتحادية هي التي تقود دوما النضالات العمالية خاصة في قطاع البناء ، و كانت هذه النقابات تتشكل خلال الاضرابات عندما لا تكون موجودة عند بدايتها ، كما كان الاتحاد المحلي يتضمن في غالب الأحيان مع المضربين خاصة ، عمالتي الجزائر و وهران كما تميزت هذه الاضرابات بقبول الباترونا التراجع الطفيف أمام مطالب العمال و الاستجابة بعضها ، و ازدياد التضامن بين العمال الأوروبيين و العمال الجزائريين في هذه الاضرابات.

وفي الأخير شهدت سنة 1935 م ، ارتفاعا محسوسا في عدد اضرابات وعاد هذا الأمر الي تدهور كبير في الأوضاع المعيشية للعمال خاصة الجزائريين و تميزت اضرابات هذه السنة كذلك باحتلال قطاع البناء الزيادة في عدد الاضرابات ب 17 اضرابا حوالي 3/2 من اضرابات ومن بين 12 اضربا معلنا عنها من قبل الوزارة العمل ، تم تنظيم 9 منها من قبل العمال منخرطين في نقابات منها 18 اتحادية ، واحدة مستقلة و لم يسجل أي واحد من تنظيم النقابات الكونفدرالية ، وكانت النقابات تقوم في بعض الاحيان بتحركات ايجابية بمساعدة عمال البناء [2].

شهدت سنوات الثلاثينيات اضرابات عديدة شملت قطاعات متعددة بلغت حسب الاحصائيات ثمانية عشر (18) اضرابا في سنة 1930 م و أحد عشر (11) اضرابا في سنة

[1] محمد آيت مدور، المرجع السابق، ص 144 ، 145.

[2] Nora benallegue .opcit .p.p 222, 223.

1931م و اربعة عشر 14 اضرابا في سنة 1933 م ، وعشرة اضرابا في سنة 1934 م ، كل هذه الاضرابات خلفت ما تقارب بين المطالب المهنية الوطنية [1].

2–النقابات المناضلة :

ا–الكونفدرالية العامة للشغل ذات التوجه الاصلاحي C.GT:

كانت الكونفدرالية العامة لشغل ثلاثينيات تضم موظفين و المدمجين و عمال سلك الحديدية الاوروبيين و عدد قليلا من العمال الأهالي ، و كان عدد منخرطي هذه النقابة يتراوح حسب مختلف الاحصائيات ما بين ثلاثة ألاف و خمسة ألاف منخرط[2].

كان توجه هذه الكونفدراليات غير متعدد بالظاهرة الاستعمارية أن لم تكن مساندا لها ، وانها كانت ضد منح الاستقلال ذاتي للجزائر وكانت ترقب في تحقيق الادماج المنظم في الاطار الفرنسي والادماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد الفرنسي و العالمي[3].

إن الموقف الثابت لهذه الكونفدرالية في سنوات الثلاثينيات كان يسير نحو ربط التام للجزائر بفرنسا عن طريق التوحيد الإداري و الاجتماعي ووحدة العقول و القلوب ، كما طالبت هذه الكونفدرالية بتوحيد المدرسة ، وخلق عدد كافي من المدرسة الفرنسية الموحدة.

وفي مؤتمر النقابات الكونفدرالية في الجزائر المنعقد بتاريخ 09 فيفري 1930 ، طالب بلانكو الذي ترأس المؤتمر بإنجاز مدارس للجزائريين ، وكان يقصد ذات البنايات و ليس ذات المنهج . وهذا

*الكونفدرالية العامة للشغل ذات التوجه الاصلاحي تعرف النقابة الاصلاحية كأنها عمل برغماتي ، نفس بغية تحسين لتدريجي للظروف المعيشية للعمال بدون الرجوع الي مشروع اجتماعي مهما كان و تتخذ مثل هذه النقابات من طريقة المفاوضات الاصلاح و حل جل المشكلات العالقة و المستجدة

[1] محمد قنانس ، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات . 1939/1929 ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر ،كلية الحضارة الاسلامية و العلوم الانسانية في جامعة وهران السينيا 2007.

[2] محمد ايت مدور، المرجع السابق ، ص 125 .

[3] Nora benallege, opcit .p 98.

يعني أن الكونفدراليات الاصلاحية كانت تطالب بتقديم تعليم تافه و ضئيل للجزائريين ، و يتضح أن الموقف الكونفدرالية العامة للشغل ازاء قضية الاستعمار لم تتغير طيلة فترة الثلاثينيات ، وانه لم يظهر اي اختلاف بين القمة و القاعدة فيما يتعلق بهذه المسألة كما كانت الكونفدرالية العامة للشغل تولي اهتماما واضحا لتحسين الأوضاع المعيشية للمعمرين ، و لو كان ذلك علي حساب غالبية الشعب الجزائري الذي كان يتصور جوعا ولم تكن الكونفدرالية العامة للشغل الاصلاحية تمتنع عن تنديد بالاستعمار فحسب ، بل أكثر من ذلك كان مناضلوها يعتبرون أنفسهم متضامنين مع المستوطنين الذين كان يشغلون العمال الفلاحين .

مطالب الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية:

هذا وكانت جل البرنامج المطلبي النقابات المنضوية تحت الكونفدراليات العامة للشغل الاصلاحية يتمحور حول رفع الأجور و تحسين الظروف العامة للعمال ، لكن كانت هناك اختلافات طفيفة بين مطالب نختلف القطاعات ، اذا كان المطلب الاساسي لفدرالية الموظفين يتمثل في رفع الأجر القاعدي الي تسعة ألاف فرنك في الشهر ، و كانت مطالب العمال المستشفيات تتمحور حول رفع سلم الاجور و وضع القانون الاساسي للتقاعد و انشاء مدارس لتكوين و تطبيق القانون 15 جويلية 1893 المتعلق بمجانية العلاج و احترام قواعد النظافة و الحماية بالنسبة الي المرأة و الطفل من ضل الادارة ، وكانت مطالب عمال سكك الحديدية تتمحور أساسا حول تطبيق الزيادات المرتبطة بالخبرة و تطبيق نظام العطل و الاستفادة من منح التسيير و التطبيق الصارم لنظام الساعات عمل في اليوم و الزيادات المقررة علي العلاوات و منح التسيير التي كانت نسبتها

هذا ولم تأخذ الكونفدرالية العامة للشغل العديد من القضايا بصفة جدية ومعظم هذه القضايا كانت تمس فئة كبيرة من العمال كقضية تسريح العمال التي كانت تعتبر مشكلة عويصة بالنظر إلى حجم الأضرار المترتبة عنها، وبالإضافة إلى ذلك كانت النقابات المنتمية للكونفدرالية العامة للشغل راضية على قانون الأهالي القمعي والمهيمن، لأنه استعمل كوسيلة لإبعاد الجزائريين عن النقابات

المنتمية، إلى الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية ومن جهة أخرى كانت تبقي في أغلب الأحيان مكتوفة الأيدي إزاء القمع الذي كان يتعرض له المناضلون الاتحاديون عامة والعمال الجزائريون بصفة خاصة [1].

ب– الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية (ذات توجه ثورية) [C.G.T.U]

على عكس الكونفدرالية الاصلاحية كانت هذه الكونفدرالية ذات التوجه الثوري تجند جزأ كبير من منخرطيها في لا أوساط الطبقة العمالية الجزائرية ، كما شكل عمال السكك الحديدية عمودها الفقري، لأنهم كانوا الأكثر تنظيما والأحسن هيكلة، وكان عدد منخرطيها يتراجع خلال هذه الفترة ما بين 6.5 آلاف و9 آلاف منخرط وقد اعتمدت هذه الكونفدرالية أساليب مختلفة للتنظيم والتعبئة على الرغم من العراقيل التي واجهتها ، بسبب النظام الفرنسي والمفروض مثل القانون الأهالي الذي كان يحرمهم من أي نشاط سياسي أو نقابي هذا ولم يكن يسمح بتولي المسؤوليات النقابية.

كانت الكونفدرالية تتميز بتنظيم أفقي وآخر عمودي نجد الاتحادية الاقليمي فهو بمثابة الفرع الجزائري للكونفدرالية الأم، كان منقسما إلى 07 اتحادات محلية في سنة 1930، وهي قسنطينة عنابة الجزائر، البليدة وهران سيدي بلعباس وتلمسان كان الاتحاد الاقليمي يقوم بدور التنسيق بين مختلف الاتحادات المحلية، في حين كانت الاتحادات المحلية تكلف بمهام تنظيم التنسيق بين مختلف النقابات الاتحادية في مختلف فروع النشاط، وفي رقعة جغرافية محددة إما عموديا فكانت فدراليات فرنسا الخاصة بمختلف القطاعات تمتلك فروعا لها في الجزائر فعلى سبيل المثال، كان الفرع الجزائري

*الكونفدرالية العامة لشغل الاتحادية confédération générale du travail unitaire هذه الصنف من النقابات تكون أشد معارضة للأنظمة القائمة والتي تسيطر عليها الطبقة البورجوازية والرأسمالية المتوحشة، وكانت هذه النقابات وتيدة الظروف القاسية التي كان العمال يعيشونها من انخفاض الأجور، وطول ساعات العمل وعدم منح أدنى الحقوق للعمال، وتعمل هذه النقابة على إزالة الشغيلة وأرباب العمل لتحقيق مجتمع بدون طبقات اجتماعية

[1] محمد آيت مدور، المرجع السابق ، ص130

لسلك الحديدية مرتبطا من جهة بالفدرالية الاتحادية لعمال السلك الحديدية ومن جهة بالاتحاد الإقليمي ونظرا لتنظيم الجيد لنقابات عمال السكك الحديدية قامت بتشكيل فروع تقنية ضم كل منها عمالا من ذات الاختصاص مثل عمال الخطوط عمال الورشات كان هناك نشاط نقابي كثيف لهذه الكونفدرالية الاتحادية لكن هذا الأمر ينطبق أساس على قطاع السلك الحديدية ولا ينطبق على القطاعات الاقتصادية الأخرى، على غرار القطاع الصناعي الذي تميز بنشاط ضعيف والقطاع الفلاحي الذي كان نشاطه شبه منعدم[1].

مطالب عمال الكونفدرالية الاتحادية :

كان أغلب منخرطي هذه الكونفدرالية ينتمون إلى قطاع السكك الحديدية، وهذان النصف الأول من الثلاثينيات وكانت مطالب العمال الأساسية تتمثل في : منحة التعويض عن هذا القطاع الاستفادة من منحة تحسين التقاعد التي كان يستفيد منها الموظفون حق الحصول على عطلة 30 يوم السنة، الذي منح لعمال البريد والمواصلات وفق قانون 1924، تطوير الآليات من اجل الحد من الحوادث التي كانت كثيرة تقديم تعويض خاص للعمال الفرنسيين القادمين إلى الجزائر من أجل العمل وكذلك الاستفادة من سكنات تحديد من العمل اليومي ب 8 ساعات ومدة العمل الأسبوعي ب40 ساعة دون تخفيض الأجر الاستفادة من العديد من التعويضات مجانية السكن لكل الأعوان حق الاعلان وتوزيع المناشير، الغاء كل منح المردودية وإدراجها ضمن الأجر القاعدي ألغاء مناصب المكلفين بالمهام ومنح أصحابها قرارات تعيين في المناصب التي كانوا يتولونها، الرفع من قيمة التعويضات لصالح المكلفين بإقالة أسر مثل ما كان معمولا به بفرنسا وطبق على الموظفين في الجزائر، الاحتجاج على محاولة تقليص الأجور وضد تسريح العمال المطالبة بإنشاء صندوق للبطالة المطالبة بتحسين ظروف العمل اليومية عن طريق تزويد العمال بالثياب المضادة للتسرب المائي وكذلك نظارات الحماية وإنشاء المرشات للاستحمام.

(1) Nora BENALLEGUE-OPCIT P177.

كانت هذه المطالب هي ذاتها في مختلف السنوات تقريبا لكن مطالب عمال السلك الحديدية لم تكن مقتصرة على المطالب المهنية، بل شملت كذلك المطالب ذات الطابع السياسي مثل المطالبة بالحق في الحياة الذي يعترف به قانون 1884، وحق الاجتماع وامتلاك المقرات، أما ما يتعلق بالمطالب التي كانت تخص العمال الجزائريين فحسب دون سواهم من الأوروبيين وكانت هي الأخرى مهنية وسياسية تتمثل في ما يلي:

المطالبة بتحديد مدة العمل اليومي8 ساعات والأسبوعي بـ40 ساعة، التنديد بالاستعمار البورجوازي وبالنظام الاستعماري.

المطالبة بالحق النقابي وبإلقاء قانون الأهالي وبحق السفر وبضرورة تطبيق القوانين السارية المفعول بفرنسا في الجزائر، التنديد بتشغيل الأطفال.

الاستقلال التام للجزائر من أجل القضاء على الرأسمالية الفرنسية [1]

ج– انقسام الكونفدراليتين وإعادة توحيدهما:

أ– انقسام الكونفدراليتين:

في سنة 1921م شهدت الحركة النقابية الفرنسية انقسام الكونفدرالية العامة للشغل الكونفدرالي العامة للشغل التي التزمت بالخط الإصلاحي الاجتماعي والدعوة إلى الابتعاد عن المجال السياسي والكونفدرالية العامة الاتحادية للشغل، ذات التوجه الشيوعي الثوري الذي يجمع بين المطالب المهنية الاجتماعية والمطالب الثورية ضد الهيمنة الكونفدرالية.

هذا الانقسام الذي حدث 1921م، بعد إبعاد العناصر التي فضلت وساندت وانخرطت في ثورة أكتوبر 1917 الشيوعية.

[1] محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص، ص 134، 135.

من الكونفدرالية العامة للشغل والذين كانوا مركزية نقابية جديدة سميت الكونفدرالية العامة الاتحادية للشغل.

هذا الانقسام سيعكس على الحركة النقابية بالجزائر أيضا إذ سيتوزع النشاط النقابي إلى ثلاث مركزيات نقابية هي الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الاتحادية للشغل، إضافة إلى ظهور مركزية نقابية جديدة، هي الكونفدرالية الفرنسية لعمال المسحيين التي تأسست في سنة 1919 ففي حين كان وجود الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية للعمال المسيحيين بالجزائر قد اقتصر على العنصر الاوروبي دون الاهتمام بالعنصر الجزائري من ناحية التأطير أو الاهتمام بمطالبة المهنية على الأقل فإن الكونفدرالية العامة الاتحادية للشغل قد حاولت التقرب من العمال الجزائريين تأطير واهتماما بمطالبهم واهتمامهم وقد كانت الكونفدرالية العامة للشغل الأكثر تمثيلا بالجزائر بسبب الانخراط فقد بلغ عدد النقابات التي كانت تحت إداراتها ما بين 70 نقابة و80 نقابة في سنة 1930م، وكانت هذه النقابات تؤطر حوالي 10000 منخرط من مخرط القطاعات الاقتصادية[1].

ب– الوحدة الكونفدرالية:

لقد ساهم إضراب 12 فيفري 1934 في فرنسا في الرفع من وتيرة التقارب بين الكونفدراليتين، ففي أفريل 1934، اقترحت الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية أن تكون الوحدة على مستوى القاعدة وهو الأمر الذي رفضته الكونفدرالية العامة للشغل التي كانت ترى أن الوحدة يجب أن تحدث عن طريق توحيد النقابات والاتحادات العمالية والفدرالية وفي سنة 1935 فتبدلت الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية بأساليب الوحدة المقترحة من قبل الكونفدرالية العامة للشغل وفي مارس 1936 انعقد مؤتمر الوحدة بتلوز.

[1] خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص 22.

وفي الجزائر كذلك، اعتبرت مظاهرات 12 فيفري 1934 بمثابة الخطوة الهامة التي تم تحقيقها في طريق الوحدة وقد طبع المسار الوحدوي إنشاء بعض النقابات واللجان الموحدة وبعد ذلك انعقدت مؤتمرات إدماجية في العمالات الجزائرية الثلاث، وهي على النحو الآتي:

مؤتمر عمالة الجزائر انعقد بتاريخ 22 ديسمبر 1933 تم فيه تعيين مكتب مؤتمر عمالة قسنطينة انعقد يوم انعقاد مؤتمر الجزائر ذاته مؤتمر وهران: انعقد في جانفي 1936 وتم فيه تحديد البرنامج المطلبي للاتحاد الذي يتضمن محاربة البطالة التي استفحل خطرها[1].

وظهرت أثناء هذه الفترة نقابات أخرى تتمثل في النقابات المهنية أو المستقلة التي كانت تتميز بضعف عدد ومنخرطيها وبتوجهاتها العنصرية والمعادية للجزائريين واليد العاملة الأوروبية غير الفرنسية (خاصة الاسبانية والبرتغالية) أما النقابات المسيحية التي كانت ترفع شعارات الحرية والعدالة والاحسان، فكانت تبدو متناقضة مع حقيقة الواقع الجزائري دون التنديد بالاستعمار الفاحش الذي كان يطال العمال الجزائريين، وكانت عمالاتها الأساسية التعامل مع السلطات الإدارية والسياسية من أجل تحقيق مصالح العمال.

وفي النصف الأول من الثلاثينيات كانت في الميدان نقابتين متنازعتين حول تجنيد العمال وهي الكونفدرالية الإصلاحية والكونفدرالية الثورية، لكن الكونفدرالية الثورية كانت الأكثر تمركزا والأكثر استيعابا لليد العاملة.

وفي الأرياف اختفت نقابة العمال الفلاحين التي أنشأتها الكونفدرالية الثورية بسبب عنف الاضطهاد الاستعماري والبطالة، وعدم استقرار العمال، ونقص المناضلين المقتنعين بضرورة تنظيم عمال الأرياف.

[1] محمود آيت مدور، المرجع نفسه ،ص150

إن الكونفدرالية الإصلاحية فلم تكن تهتم بالعمال الجزائريين سواء في المدن أو في الريف، في حين لم تتمكن النقابات المسيحية والنقابات المهنية المستقلة إلا من تعبئة عدد قليل من الأوروبيين، مع تسجيل انعدام الشبه تام للمنخرطين الجزائريين[1].

3– انخراط الجزائريين داخل النقابات العمالية والأحزاب السياسية:

تزايد الاهتمام بهذا الانخراط مع نهاية عقد العشرينات، ومن بين المنظمات العمالية التي وجدت في الجزائر (C.F.T.C) الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين و(C.G.T) الكونفدرالية العامة للشغل و(C.G.T.U) الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة، نجد هذه الأخيرة وحدها من الناحية الفعلية التي فتحت أبوابها للمشاركين والمناضلين الجزائريين، وبكونها الوحيدة التي نقدت النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر وأدرجت جدول أعمالها ضرورة تحطيم هذا النظام، ومن ناحية تأسيس وانتشار هذه المنظمة نجدها متمثلة جهويا في جميع المدن الجزائرية على غرار المنظمتين الأخيرتين التي كانت عبارة عن فدراليتين على مستوى العمليات الجزائرية فقط.

ومشاركة العمال الجزائريين –من المسلمين– في احتفالات مايو التي كانت تظهر سنويا، أما بالنسبة لاحتفالات 1919م ساهم العمال في وهران في تجمع قدر بـ10 آلاف عامل تناول فيه ثلاث مناضلين من الجزائريين خطبهم بالعربية[2].

وبالنسبة لـ1929م شارك في وهران ما لا يقل عن ألفي عامل جزائري في احتفالات مذكورة ففي قضية الانخراط في المنظمات النقابية والمساهمة بحركتها الاجتماعية بدأت مبكرة بالقطاع الوهراني، خصوصا في عقد العشرينات مع مجيء حزب الشيوعي الفرنسي، فتأسيس فدراليته بالجزائر، والصورة في هذه الانخراطات والتجنيد داخل النقابات العمالية الفرنسية نلمسها بصورة واضحة خلال عقد الثلاثينات امتازت بالعنف، وذلك بإيعاز من النقابتين اليساريتين، الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة،

---

(1) Nora ben allegue. Opcit. p 110.

(2) مهديد ابراهيم، الحركة الوطنية في العقد الوهراني خلال الثلاثينيات النهضة والصراع، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، د ت، ص 80.

مست المدن الجزائرية الفرنسية مثل وهران الجزائر العاصمة وسكيكدة وعنابة، فيما يخص مدينة وهران مثلا شمل الإضراب كلا من عمال البناء وصانعي البراميل الذي كانوا يتألفون في أغلبيتهم من الجزائريين، وبالخصوص نشاط الحركة النقابية في هذه الفترة، نشير أن فروع النقابتين المذكورتين (C.G.T) و(C.G.T.U) تعددت بالكثرة داخل الموانئ الجزائرية، مثل العاصمة ووهران ومستغانم والغزوات وأرزيو وتنس وغيرها من موانئ الشرق الجزائري واتباع نشاطها في هذه الفترة.

يرجع بصورة خاصة بعد توحيد حركة النقابتين في نهاية 1935م وبداية 1936م، إذ قدر عدد المنخرطين فيها بـ11 ألف عامل من الأوروبيين الجزائريين. وما من شك أن ظروف مجيء الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا قد أعطى نفسا كبيرا إلى النقابتين المذكورتين –إلى جانب الأحزاب السياسية اليسارية– لكي تنشط أكثر فأكثر من أجل تجنيد وجلب انخراطات العمال «من الجزائريين بأعداد متضاعفة».

وترجع أهمية انخراط الجزائريين إلى الأحزاب الفرنسية واليسارية منها على وجه الخصوص إلى العقد الثاني من العشرينات، فانخراط أولئك الذين أعجبوا بالشيوعية إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وانخراط أولئك المهتمين بالاشتراكية إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، وهما الاتجاهان اللذان وجدا إلى جانب الاتجاهات الوطنية المختلفة خلال العشرينات.

وفيما يتعلق بفترة الثلاثينات فإن الأحزاب الفرنسية اليسارية منها والديمقراطية ستنشط كثيرا داخل الأوساط الجزائرية كثيرا في القطاع الوهراني سواء منها على مستوى القاعدة أو على مستوى الطبقة المثقفة، المر الذي سيعطيها فرصة المشاركة في عمليات الصراع السياسي المختلفة بجانب المسلمين –النواب والعلماء–[1].

ظهرت استراتيجية الاهتمام بالعنصر الجزائري من طرف الأحزاب الفرنسية بصورة واضحة مع نهاية منتصف الثلاثينات بعد تأزم الأوضاع الاقتصادية السياسية وتفاقم خطورة الحرب العالمية الثانية،

[1] مهديد ابراهيم، المرجع السابق، ص 85.

مع ظهور حركات الفاشية ونمو الحركات الديمقراطية "كالجبهة الشعبية" في اسبانيا وفرنسا، مما كان له صدى قوى على المستوى المحلي (عمالة وهران) خصوصا، وذلك بظهور الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة ذات الصبغة الفاشية، وهذا الاهتمام بالعنصر الجزائرية تمثل بصورة أساسية عند النخبة منهم، ولدى فدرالية النواب المسلمين، قبل اللجوء إلى سياسة التجنيد القاعدي في مرحلة لاحقة، وازداد وعي الجماهير في المدن والأرياف بانخراطهم في المنظمات السياسية والثقافية الوطنية –واليسارية الفرنسية– إثر زيارة وزير الداخلية "ريني" في بداية شهر مارس 1935م لدراسة حالة الإضرابات التي سادت الجزائر، وصدور قراره المشهور الذي احتوى على مواد قانونية وقرارات تعسفية حاولت أن تضرب كل أنواع النشاطات السياسية الوطنية والاجتماعية كالإضرابات التي تستهدف المساس بالسيادة الفرنسية أو تطبيق القوانين والمراسيم وأوامر السلطات العامة.

ففي هذه المرحلة الهامة ازداد اندفاع النخبة والمثقفين الجزائريين، حيث قرروا الخروج عن عزلتهم السياسية تحت ما يسمى "الاختيار" "السياسي" كي ينظمّوا إلى الأحزاب الفرنسية أو تأسيس منظماتهم الوطنية السرية –النجميون وأحباب الأمة–[1].

ومن ناحية الأحزاب الوطنية إلى جانب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست ونشطت في الغرب الجزائري، معتمدة على تأسيس شعبها ونوادها فإن الشعور الوطني بدأ يتبلور أكثر فأكثر بتأسيس منظماته السرية المتمثلة في فروع نجم إفريقيا وأحباب الأمة، وتعد سنة 1935م هي فترة صدور قرار "ريني" الذي ضيق الخناق على الحركات الوطنية[2].

وتأسس أول فرع من نجم شمال إفريقيا في الغرب الجزائري في سنة 1935م وتطور هذا الفرع في تلمسان مع طلاب ثانوية دوسلان وهو الكوريج الوحيد الذي كان موجودا بتلمسان[3].

---

[1] مهديد ابراهيم، المرجع السابق، ص 85.

[2] قنانش محمد، نجم شمال إفريقيا 1926– 1932، الجزائر، 1984، ص 40.

[3] مهديد ابراهيم، المرجع السابق، ص 86.

الفصل الثاني

الحركة النقابية 1936– 1940م

المبحث الأول: الحركة النقابية في ظل الجبهة الشعبية .

- **سياسة الجبهة الشعبية.**
- **مشروع بلوم فيوليت والمسألة العمالية1936.**
- **أهمية الميثاق المطلبي للمؤتمر الإسلامي الجزائري.**

المبحث الثاني: تطور الحركة النقابية (1936– 1937م).

- **الإضرابات العمالية.**
- **إضرابات الفلاحين.**
- **انتشار الفروع النقابية.**

المبحث الثالث: واقع الحركة النقابية.

- **وضع الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) في فرنسا.**
- **وضع الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) في الجزائر.**

الحركة النقابية في ظل الجبهة الشعبية 1936 –1938م:

تعرضت فرنسا لتحولات لافتة للنظر في فترة الثلاثينيات ،حقق فيها الاتجاه اليساري نصرا سياسيا كبيرا، بوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم بعد فوزها في الانتخابات التشريعية التي جرت في 26أفريل 1936 ،حصلت الجبهة على أغلبية البرلمانية بجموع 376 مقعدا ،شكلها تحالف 05 أحزاب على النحو التالي :مجموعة الاشتراكيين الراديكاليين ،106عضوا مجموعة اليسار المستقل 26عضوا ،مجموع اتحادات النقابات الحمراء 25 عضوا ،مجموع الاشتراكي الفرع الفرنسي للأممية العمالية 147 عضو والكتلة الشيوعية 72 عضوا [1].

1–سياسة الجبهة الشعبية

فتح مجيئ الحكومة اليسارية إلى هرم السلطة بقيادة بلوم أفاقا واسع و انفتاح كبير في التعامل مع الواقع الاستعماري حاولت حكومة الجبهة إبراز نواياها الطيبة للتكفل بقضايا الجزائريين وانشغالاتهم المختلفة ، على عكس اليمين المتطرق المعروف بأساليب التضييق ووسائل التشديد على أفراد وفئات المجتمع الجزائري انبثق عن سياسة المرونة التي ميزت الحكم اليساري ،تطور النقابية الجزائرية بعد وحدة النقابيتين الفرنسيتين في مارس 1936 وتصاعد الحركة المطلبية العمالية وتبني مشروع بلوم فيوليت، وانعقاد مؤتمر الاسلامي سنة 1936 ،انعكست هذه على الشرائح الاجتماعية ، ودفعت الطبقة العاملة إلى تصعيد كفاحها الاجتماعي ضد التراكم الرأسمالي المتنامي.

---

[1] قنانش محمد، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات 1920–1939، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث المعاصر ،كلية العلوم الاسلامية والانسانية، جامعة السانيا وهران 2007، ص75.

2-مشروع بلوم فيوليت والمسألة العمالية 1936–1937

إن حالة الاحباط واليأس التي عاشها الفرنسيون في فرنسا ،ومظاهر البؤس في الجزائر المستعمرة، مكنت هذه الظروف من نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات النيابية سنة 1936 ،التزمت الحكومة اليسارية يتجاوز نوائب الأزمة الاقتصادية ،ورفع القيم الشرائية للعملة الوطنية[1] .

بدأت العناية بشؤون الجزائريين من قبل حكومة اليسار ، و هذا شعور حمله الاشتراكيون الفرنسيون قبل مجيء الجبهة، عندما ركز منذ فترة موريس فيوليت (Maurice violette) أمام رابطة حقوق الانسان 1931 قائلا: "لا أعلم السياسة الممكنة اليوم قد تكون بديلة عن الادماج علينا أن نقدم كل الدعم و المساندة للجزائريين حتى نمكنهم من التطور والرقي داخل إطارهم الحضاري" [2] .وسعى فيوليت جاهدا لتحقيق مشروعه الاجتماعي من أجل النهوض بالمستعمرات وبعد رابطة حقوق الانسان نقل مشروعه إلى مجلس الشيوخ سنة 1935 ، حيث القى خطابه ، جاء فيه: "بعد مئة سنة من استقرارنا بالجزائر، مازلنا هنا، ولكن امام سكان فقراء قدموا لنا منذ قرن من الزمن المثل الأعلى في الإخلاص و الوفاء في ساحات المعارك وعبر أرجاء العالم[3].

في هذه الظروف المناسبة جاء الاعلان عن مشروع بلوم فيوليت ، وتم تقديمه إلى مكتب الجمعية الوطنية في 23 ديسمبر 1936 لدراسة فصوله والمصادقة عليه ، تضمن المشروع خمس فصول ومنح حق المواطنة الفرنسية لعشرين ألف جزائري من النخبة المثقفة والميسورة من أصحاب الشهادات والاوسمة وذوي المال والجاه من الجزائريين، على هذا النحو يكون المشروع قد تطرق إلى نقطتين

---

[1] غروسي موريس، العهد المعاصر ، تر :يوسف اسعد داغر وفريد داغر ، منشورات عويدات ، ط1 ، لبنان 1970 ، ص927

[2] Charle Ageron Robert, France coloniale ou parti colonial .E.D.P.U.F, Paris, 1978, K, p200.

[3] قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص76.

جوهرتين هما : ممارسة الجزائريين لحقوقهم السياسية ، ارتفاع جزء من النخبة المسلمة إلى المواطنة الفرنسية.[1]

إن المتتبع لمحتوى المشروع يراه قد تجاهل حقوق الطبقة العاملة الجزائرية و إن كان قد ركز على اهتمامه على الشريحة العمالية المحظوظة ذات الاوسمة والضالعة في ركاب السلطة

لهذا الغرض نصت المادة التاسعة من الفصل الأول على ما يلي: العمال الذين أحرزوا على وسام الشغل، وكتاب نقابات العمال المعنيين بصورة نظامية والذيم باشروا وظائفهم مدة عشرة أعوام .

إن المشروع لم يعكس حقيقة الوعود التي جاءت بها الجبهة الشعبية على لسان فيوليت من أجل حياة أفضل ، وإنما استهدفت هذا البرنامج فئة معينة من المجتمع الجزائري ولم يعر أية عناية بحقوق العمال ولا بحقهم النقابي ، ولم يشر إلى ظروف عملهم ووضعية اجورهم ، وبالتالي فإن المشروع كما نراه جاء مناقضا لمبدأ العدالة و المساواة ،وفي هذا الصدد يقول "ابراهيم مهديد" عن محتوى المشروع ما يلي :"انه اصلاحي سياسي جزئي يعني فئة معينة اهما حقوق العمال والفقراء والبؤساء وزاد من عدوانية الكولون وهمش الجماهير الكادحة والفئات المعوزة "[2].وفي مقابل ذلك تلقت خطة بلوم فيوليت دعما قويا من عدو اطراف جزائرية سياسية ونقابية من قبل الحزب الشيوعي الجزائري والمؤتمر الاسلامي الجزائري ومجموعة النخبة والنواب منهم فرحات عباس في هذا الاطار تم تنظيم تجمع شعبي بمدينة وهران أشرف عليه ممثلون من عن الجبهة اليسارية والمنظمات الشعبية حضره 4000 شخص منهم 1800 جزائري ،حيث اكد سبايلي مندوب نقابة الاتحادية العامة للشغل مساندة العمال

---

[1] العقون بن عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، 1920 – 1936، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، 1984 ، ص .476.

[2] مهديد ابراهيم ، الجزائريون في القطاع الوهراني 1900–1946، الجذور الثقافية الوطنية والنشاط السياسي ،دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جزئين ، جامعة وهران 1999 ، ص 602 .

الكاملة لمشروع بلوم فيوليت[1].جاء نفس الموقف من نقابة عمال الشحن والتفريغ والتخزين لميناء مستغانم من ناحية اخرى أفرزت تداعيات المشروع موقفا موحدا مؤيدا له من قبل أنصار المؤتمر الاسلامي على عكس مجموعات الكولون التي رفضته على الإطلاق في بيان مؤتمر الشيوخ المنعقد في مدينة الجزائر يوم 15 يناير 1937 ،حيث قرر المؤتمر إرسال ممثلين إلى مقر الحكومة في باريس كما هددوا باستقالة جماعية خصت 310 شيخ بلدية من مجموع 320 من المجالس البلدية من أجل عرقلة نشاط الحكومة وإجهاض المشروع.

لم يصل مشروع بلوم فيوليت إلى أية نتيجة تذكر مادام انه ركز على أقلية من المجتمع الجزائري واهمل الأغلبية من العمال و البؤساء المحرومين لذلك يعد المشروع نقصا للوعود اليسارية، لقد اعطى حق الانتخاب إلى فئة قليلة من المسلمين الجزائريين 2000 من بين المليون يختارهم من الطبقات التي ليس لها ما تقوله عن احوالها المادية [2].

اختلفت مواقف الوطنيين الجزائريين حول المشروع ، فرضي يه الشيوعيين و الاصلاحيون بينما رفضه جملة و تفصيلا دعاة الاستقلال على رأسهم "مصالي الحاج" الذي رد على الشيخ بن باديس في باريس سنة 1936 قائلا:" انكم طلبتم تحسين الحالة و هذا شيء طبيعي لكنكم تركتم الجزائر لفرنسا [3].

هكذا منى المشروع بالفشل المحتوم محلفا وراءه مواقف الجزائريين في انقسام الانقسام وحقوق العمال في اوهام والكولون في المزيد من العداوة.

---

[1] محمد قنانش ، المرجع السابق ، ص 79 .

[2] الزبير سيف الاسلام ، تاريخ الصحافة الجزائرية ، ج4 ، مؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985 ، ص 100 .

[3] نجار عمار ، مصالي الحاج الزعيم المفتري عليه ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000، ص 96.

3-أهمية الميثاق المطلبي للمؤتمر الاسلامي الجزائري:

إن الانفتاح السياسي الذي شهدته الجزائر المستعمرة في عهد الجبهة الشعبية ،مكن جماعات من النخبة والفعاليات السياسية والنقابية من التحرك و تحديد الاتصالات مع الادارة الاستعمارية لطرح المطالب الوطنية ، من هذا المنظور جاء انعقاد المؤتمر الاسلامي في الملعب البلي في مدينة الجزائر يوم 7جوان 1936 بمشاركة النواب والعلماء والشبان والشيوعيين والاشتراكين [1] ،دافع نواب النخبة على تطبيق مشروع بلوم فيوليت ، أما الشيوعيين والاشتراكيين طلبوا من الجبهة الشعبية محاربة مظاهر الاضطهاد واشكال الاستغلال السائدة في المستعمرات ، من هذا المنطلق فإن موقف الشيوعيين والاشتراكيين يبين مدى التزامهم بقضايا العمال والفئات الاجتماعية المحرومة، من بين الشخصيات البارزة في المؤتمر يأتي محمد صالح بن جلول عن فدرالية النواب و الشيخ عبد الحميد بن باديس عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبن علي بوقرط عن الحزب الشيوعي الجزائري والاشارة منا غياب رئيس فدرالية النواب المسلمين للقطاع الوهراني السيد بن عود مكي ،ومشاركته نجم شمال افريقيا بممثلين من تلمسان ومستغانم[2] الاجتماعات لتحسين اجور العمال الزراعيين الجزائريين ورفعها من 7 إلى 10 فرنك

خلص المؤتمر إلى عدة قرارات ومطالب عرفت بالميثاق المطلبي ، الذي لمس فيه ارتباط مباشر بشؤون العمال وقضاياهم الاجتماعية و المهنية حيث تم التركيز فيه على المطالب التالية :

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1936 ، ج3 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ط3 ، 1986 ، ص 524 .

[2] محمد قنانش ، المرجع السابق ، ص 81.

-إلغاء القوانين الاستثنائية ، التمسك بنظام الاحوال الشخصية ، الاستجابة للمطالب الاجتماعية لكل التنظيمات بم فيها النقابية فيما يخص حق المساواة في الاجور ووضع حد لمصادرة الاراضي و الغاء قانون الغابات ،وحق الانتخاب والترشح [1].

بناء على هذه المطالب يكون المؤتمر قد تكفل بقضايا المجتمع واحتضن انشغالات العمال فأعار عنايته بمطالب الجماهير الكادحة مركزا على مسألة الاجور والحرية النقابية والحقوق السياسية و الاقتصادية ،حيث اشترط المؤتمر تحقيق مضمون الميثاق المطلبي في إطار سياسة الادماج واحترام نظام الأحوال الشخصية ،لقيت مطالب المؤتمر مشاعر الرضا في اوساط القطاع الوهراني الذي شهد تظاهرات سياسية و شعبية وعمالية من اجتماعات و مهرجانات وتجمعات تشييد بتطبيق توصيات المؤتمر كما نشطت لجانه التنسيقية لاطلاع الجمهور والسلطات الفرنسية بوثيقة الطالب [2].

حرصا على المتابعة الميدانية لمدى استجابة فرنسا للمطالب، انعقد المؤتمر الثاني بمدينة الجزائر من 9الى11 جويلية 1937 ،حيث جدد ثقته في لجبهة الشعبية على التزامها بالوعود والتكفل بانشغالات الجزائريين و خلص المؤتمر إلى تبني القرارات الآتية:

تجديد الثقة في نوايا المؤتمر الاسلامي ، مواصلة الاتصالات والمشاورات مع الجبهة الشعبية ، حث السلطة الفرنسية على الالتزام بالميثاق المطلبي المصادق عليه في 7 جوان1936 ، تطبيق العدالة الاجتماعية ، التعهد بتنفيذ التشريعات[3] .

ان المؤتمر الاسلامي لم يهمل قضايا العمال الجزائريين و انما بميثاقه المطلبي كان سندا قويا لاسترجاع كرامة الكادحين والمحرومين يبرز هذا الاهتمام في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي الثاني

---

(1) Noura Benallegue , p 169.

(2) محمد قنانش ، المرجع السابق، ص 80.

(3) مهديد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ص 421-422 .

التي خصصت في اجتماعها المنعقد في 29 اوت 1937 بمدينة الجزائر 11 مطلبا 50 % من المطالب خصت العمال الجزائريين فقط كالتشريعات الاجتماعية ،وملف الاجور وصندوق البطالة ودعم مشروع بلوم فيوليت والغاء قانون الاهالي ومرسوم ريني القمعي.

إن المؤتمر الاسلامي لم يغفل على حقوق العمال وبالخصوص شرائح القطاع الذي تحمس لتوصياته وقراراته من خلال نشاط لجانه التنسيقية عبر مدن عمالة وهران [1].

[1] محمد قنانش ، المرجع السابق ، ص 81.

تطور الحركة لنقابية 1936 –1937م:

1–الإضرابات العمالية

تعد إضرابات جوان 1936 في الغرب الوهراني ، امتداد طبيعيا لاضطرابات ماي بفرنسا في ذات السنة حاول الجزائريون إكراه الحكومة الشعبية بأسلوب احتياجي لتسريع في تنفيذ و عودها أمام العمال فيما يتعلق بممارسة حرية الرأي ، و التمتع بالحق النقابي ، و التعهد برفع الأجور و الالتزام بتطبيق كتلة العمل الأسبوعي بأربعين ساعة عمل و حق العطلة السنوية ، مقابل هذه الوعود زادت البطالة و غلاء المعيشة فهي نفاذ صبرا الأهالي مما عجل بقيام الإضرابات خاصة بعد ما ارتفعت وتيرة البطالة وعودة المهاجرين الجزائريين و بذلك تحولت فترة 1936و 1937 التي توترات اجتماعية ساخنة [1]

تحولت مدينة وهران إلى مركز انطلاق الإضرابات التي حدثت في 19 جوان 1936 و قام بها عمال الأحذية و قصابات اللوم الحمراء ، و سائقي الحافلات للمؤسسة العمومية " روخي " و عمالا ورشات "رونو" (RENAULT) وسيتروان " (citroen)،إن قدر عدد المضربين 1032 مضربا بوهران وحدها ،و بعد مدة قليلة أخذت الموجة الاحتجاجية العمالية بعدا أخر بتوسيع دائرة الإضراب في 23 جوان من السنة المذكورة بمشاركة 600 مضربا في مدينة و هران وحدها.

---

[1] Kharchi (djamel) , colonisation et politique d’assimilation en algerie1930- 1962 ,ED, CASBAH, Algerie, 2004, P327 .

: - عن هذه الإضرابات ينظر

-Mahfoud kaddache histoire du nationalisme

Algerier ,1919-1951 ,T I ,Alger S N E D 1980 Base de page 297.

فتحولت بعض المؤسسات الكولونيالية إلى شلل تام من بينها مؤسسة ورفي القومية التي أضرب بها عمال شركات شال و الجزائرية للنفط ، حيث أحصّ المصادر عدد المضربين على النحو الآتي[1]:

مؤسسة شارل 300 مغربا ، ورشة رونو 50 مضربا ، مؤسسة روفي للنقل 225 مضربا شركة النقل البري 125 مضربا ، ورشات قطاع التجهيزات 200 مضربا ، ورشة ستروان 125 مضربا ، مؤسسة باناروسغور 500 مضربا ،"كما قام 200 عامل أوروبي من عمال الشحن

و التفريغ بالإضراب مع نظرائهم الجزائريين وذلك يوم 24 جوان 1936".

لم تبقى حركته الإضرابات سنة 1936 حبيسة وهران و ضواحيها فحسب بل اتسع نطاقها ليشمل مدن أخرى من عمالة وهران ابتداء من 26 جوان من ذات السنة و في هذا العدد ، أضرب عمال قطاع البناء ، و احتل العمال في مستغانم مطاحن مؤسسة سكالي (SCALI) ، و قام عمال مؤسسة الطلاء بإضرابهم في سيدي بلعباس حيث توقف 60 دهانا عن العمل، انتقلت إضرابات عمال الشحن و التفريغ إلى مناء بني صاف و مستغانم في 28 جوان ، حيث توقفت الحركة التجارية بالميناء ين و أعلن عمال وحدة الأجر بتلمسان عن إضرابهم في 30 جوان 1936[2].

---

[1] قنانش محمد، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات 1929 –139، مذكرة تخرج ماستر ، تخصص تاريخ المغرب الحديث و المعاصر ، جامعة السانيا وهران ،كلية الحضارة الإنسانية و العلوم الإنسانية ، 2007، ص 89.

[2] محمد قنانش، المرجع السابق ، ص 89.

و جاءت ردود فعل الإدارة الجديدة بعنف ، فتم توقيف عشرات العمال في سيدي بلعباس و تعرض البعض الأخر منهم لتدخل الشرطة في صدام دموي سقط على أثره 40 جريحا [1].

مست الاضرابات منطقة مستغانم والتي سلكتها اربع اتحادات الخياطة البناء الحمالين والسلك الخارجي التي توقف نجاح نشاطها على حسب عدد عمالها الجزائريين ، أما اتحادية الخياطة فكان كل اعضائها اوروبيين لذلك انتهى الصراع في مدة 48 ساعة ماعدا الاتحادات الثلاث الباقية التي ضمت عمالا جزائريين من بينها اتحادية البناء التي احتوت على 25 عاملا جزائريا وسرعان ما استأنف العمل بعد اتفاق جرى بينهم وبين ارباب العمال ماعدا اتحادية الحمالين الذين استمر اضرابهم 15يوم وكان ذلك تضامنا مع اتحادية الحمالين بوهران لإنجاح التفاوض الجاري وتحقيق اكبر قدر من المطالب اما عن اتحادية السلك الخارجي فإنها احتلت مكان العمل و بعد التفاوض مع مديرة المعمل وبعض من أصدقائها طالب العمال بمبلغ 20 فرنك في اليوم لكن مديرة المعمل لم تعرض سوى 18 فرنك في اليوم لمدة ثمان ساعات علما أن عدد الجزائريين لم يتجاوز ستة أعضاء، وبالرغم من التفاوض لم يبدي العمال قبولهم للوضع وتمسكوا بآرائهم رغم استعمال القوة ضدهم والغالب على الظن أن أصحاب الفكر الفاشستي المعادي للحركات النقابية دورا في تكسير الاضرابات التي قام بيها الجزائريين ولقد كان لبعض الاشخاص دورا في توقيف الاضرابات من الجزائريين ذوي المكانة المرموقة مثل الشيخ ابن تكوك عبد القادر الذي توسط لتهدئة الوضع في سيرات و مينا بعد ان قرر الفلاحون الجزائريون المشتغلون بنزع الاعشاب الضارة من حقول الكولون الاضراب حيث طالبوا برفع اجورهم من 12فرنك إلى15فرنك[2] ، وفي المقابل نجد بعض المعمرين من أصحاب مصانع الخمور

---

[1] يحي بوعزيز ، سياسة ، التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 ، 1954 ، ب م ج الجزائر ، 1985 ، ص 109

[2] AWO ,f 2-2,protagandef communiques ,rapport n 5786 =

قد قاموا بالزيادة في أجور العمال الجزائريين تفاديا لإضرابهم مع العلم أن الارباح بهذه المصانع كانت جد مرتفعة و بالرغم مما قامت بيه الأحزاب والمنظمات المناوئة لإضراب الجزائريين المطالبين بحقوقهم، فإن الحزب الشيوعي كان ينفد في الدواوير ويروج لفكرة الاضراب و اشعال فتيلها[1]، وقد كان للصحف و الاشخاص المنتمية إلى الاحزاب اليمنية دور في منع موجة الاضرابات حتى الجزائريون استعملو لذلك مثل ابن تامي المنخرط في التجمع الوطني للعامل الاجتماعي والذي سيصبح عضوا في حزب الشعب الفرنسي حيث وجه نداء للعمال الجزائريين جاء فيه :"لقد خدعكم المضلون ولكن شيئا من هذا لن يتحقق ودفعوا بكم إلى الصفوف الأولى إلى القيام بالثورة التي يريدونها ان تلهب دمائكم " [2]. ومن نتائج الاضرابات تطور الفكر العمل الجزائري التي انتقى منها العمال الجزائريون فكرا يضمن لهم كرامتهم و دفاعهم عن حقوقهم بالوسائل المشروعة في نسق تنظيمي وطرح ديمقراطي ، كما ساعدهم في الانخراط ضمن التنظيمات النقابية على لانتقاء في طريقة طرحهم للمطالب عن طريق الحوار الفعلي و الجاد ، الأمر الذي ساهم في تكوينهم نقابيا وتوعيتهم سياسيا ، وكما ساعدهم على التحلي بالشجاعة لمواجهة ارباب العمل المعارضين لتحسين ظروفهم المعيشية[3]. وكما دخل عمال المخابز في إضراب بسيدي بلعباس في مطلع شهر جويلية و بدأت نداءات توقيف الإضراب تلوح في الأفق في وساط الطبقة العامة و تجلب ذلك في اللجنة التعاضدية يوم 13 جويلية،

= نقلا عن كلاخي ياقوت، انتخابات الجزائريين خلال فترة ما بين الحربين العالميتين 1919-1939،مستغانم نموذجا ،مذكرة لنيل درجة الماجيستر في التاريخ المعاصر، اشراف مجاود محمد ،جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس ، 2006 -2007 ، ص ص64-65.

[1] Ibid,p,p64-65

[2] مهديد ابراهيم ، المرجع السابق،ص159 ،

[3] المرجع نفسه ،ص 160

حيث طرح موضوع توقيف الإضراب و عليه أعلن الاتحاد الولائي بوهران عن قرار إنهاء حالة الإضراب[1].

وتميزت حالة الإضراب بالتعثر و التردد و تأخر في بعض القطاعات المهنية العمالية و بالاستجابة الطوعية و الفورية لنداء إنهاء الإضراب في جهة أخرى من الفئات العمالية و على هذا الأساس تلاحظ تمزق موقف العمال في اتخاذ قرار موحد لإنهاء الاحتجاج ، إذ تسرع عمال ورشات بلديات وهران وعمال قطاع البناء و مؤسسة المطابع إلى استئناف عملهم في 2 جويلة و التحق الحلاقون و ضاع الحلويات و عمال الشحن و التفريغ بمراكز عملهم يوم 8 جويلية و 11 جويلية على عكس ذلك تجددت الإضرابات في مستغانم بمراكز الخياطة و المطاحن و مخازن الحبوب و عمال قطاع البناء في وهرن و الخبازين في سيدي بلعباس يوم 18 جويلية 1936 ، كما أعلن عمال الصيد البحري في مستغانم عن إضرابهم في 21 سبتمبر و قدموا لائحة مطالب إلى الجهات المعنية ، ودخل عمال الشحن و التفريغ في إضراب بوهران يوم 16 ديسمبر[2].

وقد بلغ عدد العمال المضربين من عمال الشحن و التفريغ 2000 مضربا ، في كل من بني صاف و مستغانم ، وهران ، وبلغ عدد عمال قطاع البناء 60 % من إجمالي العمال المضربين منهم 2000 مضربا في وهران وحدها [3]

إن هذا التناقض في توقيف الإضرابات ، بعد قطاعات و تجدها في عدة قطاعات أخرى يعود إلى سوء التنظيم و إلى أساليب المناورة التي تمارسها الإدارة الاستعمارية ويرجع إلى مدى تأثير النقابات

---

(1) محمد قنانش ، المرجع السابق ، ص 90.

(2) Nora Benallague– chaouia, algerie Movment ouvrier et questin nationale 1919-1954, officce des publications, univer sitaires place contrale ,de ben –Aknoun , (alger) ,p 183.

(3) Ibid , P183.

و تحكمها في الطبقة العاملة من جهة و إلى طبيعة تعامل الإدارة الوطنية في تحقيق المطالب مع بعض الفئات العمالية من جهة أخرى ، بتأشيرة من أرباب العمل وإن موضوع مطالب العمال موضوع متشعب و متعدد الفروع تعتبر المطالب العمالية في التعبير و في مواجهة سياسة الاحتلال[1].

تتمحور انشغالات العمال حول مطلب تطبيق التشريعات الاجتماعية الصادرة في 26 جوان 1936 ، و مدة العمل الأسبوعي المحدد في 40 ساعة عمل و المطالبة بالعطلة السنوية مدفوعة الأجر ، و الالتزام بتنفيذ العقود المهنية الجماعية ، تقررت هذه المطالب في الجمعية العامة المتعددة يوم 5 جويلية 1936 بمدينة معسكر ، وأضافت نقابة مصالح الصحة بوهران في جهتها المنعقدة في 29 جوان 1936 عدة مطالب تمحورت حول إنشاء صندوق، خاص بالإسعاف والتضامن ومجانية العلاج والمساواة في الأجور بين العمال الجزائريين والأوروبيين من أجل إعطاء صورة واضحة عن المطالب الخاصة بهده الإضرابات ، تندرج انشغالات عمال الصيد البحري في مستغانم وعمال مصنع الغزل بوهران ، في الجدول التالي [2]:

مطالب عمال الصيد البحري في مستغانم بتاريخ 21 سبتمبر 1936	مطالب عمال مصانع لغزل بوهران بتاريخ 22 نوفمبر 1936
المساواة في الأجور العطلة السنوية مدفوعة الأجر ، إلغاء تشغيل الأجانب ، تحديد ساعات العمل ، إنشاء لجنة تحكم خاصة بالمنازعات المهذبة ، تعين	عودة العمال المفصولين إلى مناصب عملهم تطبيق قانون أسبوع 40 ساعة عمل -الزيادة في الأجور نقص الساعات الإضافية

[1] محمد قنانش، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات 1929-1935، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة السانيا وهران ، ص90.

[2] محمد قنانش، المرجع نفسه ، ص91.

مندوب نقابي لكل قارب صيد	بمعدل 20 %.

اتسعت النقابات الحرة في القطاع الوهراني بعـــد ظهور أول نقابــة من هذا النوع بوهران في 26 جوان 1936 خصت شركة الغاز و الكهرباء ، و هي نقابة مستقلة عن أية وصاية حزبية و ثمرة جهود أرباب العمل و الإدارة منذ شهور أن تبعثها نقابة المؤسسات وفي القومية في 19 جوان التي انخرط فيها 300 شخص و في 2 جويلية انضم إليها 195 عاملا نتيجة هذا التصاعد المدهش للنقابات الحرة ذات النزعة الرأسمالية ، جاءت ردود فعل موسكو تدعو إلى تأسيس تجمع وطني عمالي مناهض للتنظيمات النقابية الحرة[1].

1– أسباب الإضرابات :

عرفت سنة 1937 إضرابات عارمة للعمال الزارعين في كامل الجزائر و توضح لنا التقارير الإدارية الاستعمارية أن الأسباب الجوهرية لهذه الإضرابات تعود إلى انخفاض أجور العمال و إلى تجاوزات الكولون و ظلمهم المتزايد للفلاحين الجزائريين الصغار و إلى تقاعس الإدارة الاستعمارية وإنصاف عمال الأرض و إلى سلوكها والسياسة العنصرية في تعاملها مع أهالي مقارنة مع الأوروبيين و الفرنسيين [2] و وزاد غلاء المعيشة و ارتفاع معدلات البطالة و انتشار المضاربة التي مست بعض المنتجات الأساسية و فشل لجنة الوالي في تخفيض تكاليف المعيشية سنة 1935 ، زادت هـــذه الأوضاع في تنمية مشاعر التذمر و الغضب الشعبي اتجاه الإدارة الاستعمارية [3].

---

[1] محمد قنانش ، المرجع نفسه ، ص91.92 .

[2] بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص215.

[3] Soufi fouad, le mouvement de greve de 1936 en orranie, travaux, alger, 1981 , p537.

-أنظر إلى فرانس فانون ، معذبو الأرض ، ص ص 42– 43

إن سياسة نهب الثروات و هضم الحقوق و تكريس التمايز الاجتماعي بين الأهالي والأوروبيين أمر متناقض وسلوك متعارض مع حقوق الإنسان و قيم الإنسانية ، و في هذا الصدد يقول فرحات عباس " مجتمع يدعى أنه قمة التطور و التحضر ، يعيش فيه 800 ألف أوربي مقابل 10 ملايين جزائري، يحتلون الأوروبيون المناصب العليا و الوظائف السامية يستهدفون بها نهب ثروات بلد لم يخف أبدا عروبته .

إن أهم النقابات العمالية وأشدها خطر على الوجود الفرنسي هي نقابة العمال الزراعيين لأن معظم العمال في الجزائر ترتبط حياتهم بالنشاط الزراعي و تبين الإحصائيات أنه ضمن ثمانية عمال يوجد سبعة في الزراعة و عامل واحد في القطاعات المتصلة بالصناعة وذكر أن شاء الفروع النقابية للفلاحين و لعمال الأرض جاء استجابة لمطالب العمال الخاصة برفع الأجور و الاستغناء عن اليد العاملة المغربية ، لاعتبار المغاربة كانوا يقبلون العمال في مزارع الكولون مقابل أجر يومي زهيد يتراوح بين 02 و05 فرنك وهذا ما لم يقبل به الجزائريون.

كما أن عمال الأرض الجزائريين كانوا يشتكون من تمديد ساعات العمل اليومي وهي البطالة، الحارة و كذلك من السوء ومن القسوة و العنف الممارس ضدهم من قبل الكولون و من قبل المتعاملين معهم ، كما أنهم يشتكون أيضا من غياب القوانين الاجتماعية و الضمانات في حالة في حالة وقوع حوادث و من عدم وجود هيئة رسمية لمراقبة أجور عمال الأرض[1].

وكان بعض الكولون يستقبلون العمال و مزارعيهم بالطلقات النارية و تحت حماية رجال الدرك الاستعماري وذلك طبقا للقانون الخاص بالدفاع عن المستوطنين و ملاكي الأرض[2]، إن

---

[1] بن داهة عدة ، المرجع السابق ، ص213- 215، 216.

[2] عدة بن داهة، نفسه ، ص، 210.

قانون *الانديجينا والقوانين الاستثنائية كلها ضد عمال الأرض ، أن صراع الاهالي على كسب لقمة العيش لم يقو عليه في القطاع الوهراني فانفجرت عنه ، مظاهر البؤس و التسول ، خاصة عندما طال الغلاء الفاحش و السعر الملتهب معظم المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع و هذه الظاهرة الاجتماعية المستعصية يوضحها جدول أعار المواد علة النحو التالي [1]:

نوع المادة	الوحدة (كلغ)	ابريل 1936	جويلية 1936	نسبة الزيادة
دقيق	100 كلغ	140.00 فرنك	145.00 فرنك	%3
قمح صلب	100 كلغ	130.00 فرنك	137.00 فرنك	% 25
خبز	كلغ	3.00 فرنك	1.65 فرنك	%3
سكر	كلغ	3.00 فرنك	3.25 فرنك	%8
زيت	لتر	3.40 فنرك	3.60 فرنك	%5

انطلقت الاضطرابات في مدينة الجزائر يوم 14 جوان 1936 ، شهدت شوارعها الرئيسية مظاهرات صاخبة شارك فيها الجزائريون بنسبة 60% عبرّوا من خلالها عن فرحتهم بفوز الجبهة الشعبية وبعد مدة أقل من أسبوع امتدت الإضرابات إلى القطاع الوهراني حيث قام عمال الأحذية بالإضراب في 17 جوان بمدينة وهران استجابة لنداء نقابتهم ، تصاعدت هذه الحركة الاجتماعية

* قانون الانديجينا: هي إجراءات استثنائية تعسفية ضد الجزائريين الذين رفضوا التخلي عن أحوالهم الشخصية مثل العقوبات الجماعية على المخالفات الفردية ومنع التجول دون رخصة. انظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1962، ص 54.

[1] مهديد إبراهيم، الحركة الوطنية في القطاع الوهراني خلال عهد الثلاثينيات أطروحة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة وهران، 2007، ص156.

بالغرب الجزائري ، و مست جميع القطاعات الاقتصادية ، القطاع الزراعي و الصناعي ثم توسعت لتشمل العمال الأجراء في المدن [1].

1-ب: نتائج الإضراب :

تمكن العمال من افتكاك العديد من الحقوق ، فكانت مسألة الأجور في عمالة الجزائر محل خلاف دائم بين ممثلي باترونا و ممثلي العمال أثناء المحادثات فكان ممثلو باترونا يعودون دوما إلى ما وراء و اتفاق ما تينيون (Matinione) الذي تضمن زيادة الأجور بين 7و 15 % التي اعتبرها ممثلو العمال غير كافية لذلك قابلوها بالرفض[2] و عرفت المحادثات نقطة خلاف أخرى تمثلت في قضية دفع الأجور أيام الإضراب التي كان أرباب العمل يرفضون دفعها استنادا إلى اتفاق ماتنيون، الذي يشير إلى عدم إمكانية دفع الأجور و الضمان الاجتماعي خلال أيام الإضراب وهناك مكاسب أخرى حرم منها العمال الأهالي كحق التشريع لتمثيل العمال أمام الإدارة ، إذا جاء في رد والي الجزائر على رسالة الحاكم العام للجزائر المتعلقة بإمكانية السماع بالأهالي بالترشح [3] .

و اعتبروا أن الوحيدين الذين يمكنهم الترشح في القطاع الصناعي هم الذين يمكن اعتبارهم حقيقة عمالا متخصصين و الذي ينتمون إلى ذات المؤسسة منذ خمس سنوات على الأقل ، أما النقاط المتعلقة بالاتفاقيات الجماعية و الحق النقابي و العطل المدفوعة الآجال المدفوعة المتمثلة في الأيام الأحد و الأعياد الرسمية ، و الدينية و العطل السنوية في الحجم الساعي الأسبوعي (40ساعة عمل) و نظام المنّح العائلية و عطل الأمومة[4].

---

[1] مهديد إبراهيم ، المرجع نفسه ، ص 156 .

[2] Nora Bonallague, opcit, p 279.

[3] Ibid,P280

[4] محمود أيت مدور ، المرجع السابق ، ص ص ، 189- 190.

والعطل المرضية و في عمالة وهران قبل اتحادها العمالي يوم 3 جويلية 1936 بدأ إخلاء أماكن العمل و في 4 جويلية تم توضيح على اتفاق بين اتحاد الدفاع ، عن باترونا و الاتحاد العمالي و قد نشر الإنفاق في جريدة " إيكودورون " يوم 7 جويلية و تضمن عدم اتخاذ أي إجراء عقابي بسبب المشاركة في الإضراب إرجاع نفس العمال إلى أماكن عملهم التوقيع على الاتفاقيات القطاعية يوم 10 جويلية كأقصى حد ،تطبيق القوانين الاجتماعية في حين الإعلان عنها، إخلاء كل أماكن العمل قبل 06 جويلية و بالتالي تمكن عمال وهران و بفضل التدخل النشيط لاتحادها العمالي من انتزاع بعض الزيادات في الأجور و الاعتراف بحقهم النقابي رغم المعارضة الشديدة من قبل أرباب العمال[1].

كانت اضربات 1936 حركة اجتماعية سلمية عبر من خلالها العمال الجزائريون عن مواجهتهم للبؤس الاجتماعي الرأسمالي الذي يتعرضون له يوميا في حياتهم المهنية في الجزائر المستعمرة عموما في قطاع الوهراني خصوصا، في القطاع الوهراني خصوصا ، و قد توصلت هذه الحركة المطلبية إلى نتائج منها استعمال الإدارة الاستعمارية الأسلوب العنف في مواجهة المضربين حيث الشرطة النار على المضربين و سقوط جرحى في وهران و سيدي بلعباس[2].

تعرضت المؤسسات الاقتصادية الاستعمارية إلى الحركة شلل تامة، شدتها مدن وهران سيدي بلعباس ، تلمسان، مستغانم ، معسكر ، شمولية هذه الإضرابات التي اكتست كل عمالات الجزائر المحتلة عمالة الجزائر المحتلة عمالة الجزائر 50 إضرابا ، عمالة وهران إضرابا عمالة وهران 40 إضرابا عمالة قسنطينة 30 إضرابا[3].o

---

(1) آيت مدور المرجع السابق ، ص 190.

(2) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 220.

(3) Nora benallague,opcit ,p183.

ويظهر مما سبق عرضه وذلك حتى عام1940، بأن الإضرابات العمالية كانت تهدف إلى تحقيق مطالب اجتماعية بحته ضد الكولون الذين يأكلون أموال الناس بالباطل[1].

2– إضرابات الفلاحين:

اعتمد الشيوعيون في دعايتهم في نشر أفكارهم عن طريق إقناع سكان القرى و المداشر بوجوب النضال ضد الكولون الذين اغتصبوا أراضيهم وأرض آبائهم وأجدادهم و رسّخوا في أذهانهم فكرة إذا غادر الكولون البلاد فإن الأرض الفلاحية تنقسم عليهم بعدل وإنصاف، كما ساد الاعتقاد بأن الخلاص من الكولون هي الرمي بهم في البحر ، وقد تراجع المضربون عن العمل في المزارع الكولون بكل من مستغانم وسيدي بلعباس ، عين تيموشنت ، تحت شعار " الموت للكولون" خلال شهر مارس و أفريل من عام1937[2].

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام فإن الإضراب عن العمل مس فقط مزارع الكولون الأوربيون ، بينما لم تمس هذه الإضرابات الممتلكات الزراعية الكبرى والوسطى للفلاحين الجزائريين مما يجعلنا نأمن بأن الإضرابات العمالية كان لها الطابع الوطني ، وأنها ضد التعمير والاستيطان من جهة وضد استغلال الكولون الفاحش للعمال الزراعيين من جهة أخرى، وأمام الانتصارات التي حققتها الكونفدرالية العامة للعمال بتحريضها لعمال الأرض ضد الكولون ، اضطر هؤلاء الأواخر إلى الرضوخ لمطالب عمالهم في كثير من الجهات وفي مقدمتها تسوية الأجور ومنه يمكن استخلاص ثلاث حقائق:

1– أشرف الشيوعيون على عملية إنشاء الفروع النقابية للفلاحين وللعمال الزراعيين وتأطيرها.

---

(1) عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص ص 204، 205.

(2) عدة بن داهة ،المرجع نفسه، ص 210.

2- ظهور الفروع النقابية الأولى للفلاحين ولعمال الأرض في الجهة الغربية من القطر الجزائري، ولعل هذا يعود إلى الحضور الكثيف للشيوعيين في هذه الجهة.

3- تضامن الموظفين والعمال في قطاع الخدمات العامة المؤطرين في الكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T) مع الفلاحين الجزائريين لصغار وعمال الأرض والعمال إلى جانبهم يدا واحدة ضد كبار الكولون.

وفي القطاع الفلاحي فقد ساهمت الحركة الإضرابية في تحقيق بعض المكاسب تمثل أهمها في تحديد الأجر الأدنى ب108 اليوم دون تحديد الأجر الأعلى الخاص بالعمال الأكفاء والمختصين.
لقد ساهمت مشاركة العمال الفلاحين في إضرابات جوان وجويلية عام 1936 بإنشاء نقابات الكونفدرالية العامة للشغل في الأرياف وقد أدى[1] تنظيم عمال القطاع الفلاحي إلى إثارة غضب الكولون الفاشيين وكذلك الإدارة الاستعمارية التي واجهت الأمر بعنف يتناسب مع حجم مصالحها المهنية أخذت الحركة النقابية انطلاقة جديدة في عهد الحكومة الشعبية ، وازداد في ذلك الوقت إنشاء اللجان العمالية والنقابية ففي فدرالية الفلاحون و المعلمون و الطلاب و صغار التجار بتأسيس لجنة محلية لهم [2]في عام 1936 تأسس الاتحاد المستقل للعمال الزراعيين تحت ظل اللجنة العامة للعمال و ضم 40.000 عامل مشاركة الحركة العمالية الفئات الفلاحية في القرى على العمال الزارعين فقط [3]بل امتدت كذلك إلى صغار الفلاحين و تكونت على أثر ذلك نقابات الفلاحي(4)

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص205.
[2] المرجع نفسه، ص206 .
[3]محمود آيت مدور ، المرجع نفسه ص 192-193.
[4] عبدالقادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، تر، فيصل عباس، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، دس، ص13.

3 –انتشار الفروع النقابية:

-إن النقابات الفلاحية التي نشأت عام 1936 شهدتها أول مرة منطقة الجزائر العاصمة وكان عددها في البداية 21 فرعا نقابيا.

-وفي عمالة وهران بذلت مجهودات كبرى في المحاولة من مناضلين الإتحاد الجهوي لإنشاء فروع نقابية لكن، ثلاثة فروع نقابية فقط سجل تواجدها فعليا واحد في حمام بوحجر و اثنان في وهران [1].

وفي عمالة الجزائر أعلن الاتحاد الجهوي لنقابات الفلاحين لعمالة الجزائر العاصمة أنه حتى عام 1936 لم يكن في مقدوره الحصول على نتائج عامة فيما يخص العمال الزراعيين، بينما الفروع النقابية التي تعود نشأتها إلى شهر ماي 1936 فهي فروع بوفاريك، البليدة، برج الكيفان، وبلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 2.000عضوا ،كما أشارت التقارير الفرنسية بأن الوعود الديماغوجية لعبت دورا في خداع الفلاحين الأمر الذي دفع بالعمال الفلاحين إلى التعامل بحذر مع هذا التنظيم الفلاحي و نتج عن هذا التعامل وسلوك الفلاح الجزائري مشكلات اصطدمت بنقابات الفلاحين والعمال الزراعيين .ورغم هذه المشكلات فإن الفروع النقابية ظلت في زيادة مستمرة حيث شهدت بداية عام 1937 ميلاد فروع نقابية في كل من تيزي وزو بينما في قسنطينة لم يسجل أي تواجد للفروع النقابية الفلاحية [2].

---

[1] بن داهة عدة ، المرجع نفسه ص186.

[2] المرجع نفسه، ص 187.

* الوعود الديماغوجية: الدهماوية أو الدهمانية أو الغوغائية هي استراتيجية استخدمتها فرنسا لإقناع الشعب الجزائري بالاستناد إلى مخاوفهم وأفكارهم المسبقة عن طريق الخطابات. انظر لبشير بلاح تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962.

شهدت الجهة الغربية من الوطن و لأول مرة سنة 1936 ميلاد ثلاثة فروع نقابية فلاحية: – الفرع النقابي لحمام بوحجر وعلى رأسه المناضل الشيوعي سماحي نعيمي، و فرع النقابي لسفيزف (Mercier la cambe) و فرع سيدي بلعباس و من بين الفروع النقابية التي كان لمها الموفدون زراعيون يمثلونها لدى الإتحاد الجهوي لنقابات العمال الفلاحين خلال عام 1937 .

نذكر فرع سيق و المحمدية (perrégaux)، مستغانم ، مسرغين ، غليزان ، سيدي بلعباس ، مغني، إلا أن موفدي هذه الفروع النقابية لم يكون فلاحين أو عمال زراعيين و لكن مناضلين في الأحزاب أو معلمين من أمثال معباد (perregaux)، و " كانيز وايد موند (مسرغين) جاك بول (سيق) بوجمعة (غليزان)[1].

وبدلا أن يدافع هؤلاء عن الفلاحين و عمال الأرض فإنهم كانوا يبعثون برسل من الأهالي ينتمون إلى كونفدرالية العامة للعمال للقيام بالدعاية و جمع الاشتراكات من العمال مقبل تسليمهم بطاقات انخراط كما حدث مع العمال الزراعيين في عين تادلس و"بال كوت"، (عين بودينار).

ومع هذا فإن رغبة الفلاحين و التخلص من ظلم الكولون دفعت بهم انخراط في النقابات و المساهمة باشتراكاتهم المالية فيها و هذا تمت ملاحظته في كل من حمام بوحجر، و عين تموشنت بداية عام 1937 حيث تسابق الفلاحون و عمال الأرض إلى الانخراط في الفروع النقابية و الشراء البطاقات[2].

و إبتداء من شهر مارس1937 وشهدت عمالة وهران نشاطا دعائيا كثيفا بفضل المجهودات التي بذلها السيد سعدون الأمين بالنيابة للإتحاد الجهوي للفروع النقابية، و الذي نشرت له صحيفة (oron Republicom) عدة مقالات تدافع عن العمال ، و بابعاز منه نظم الإتحاد الجهوي

---

[1] بن داهة عدة ، المرجع نفسه ص 188.

[2] المرجع نفسه، ص189.

لنقابات الفلاحين خلال يوم 29 ماي 1937 وقفه تضامنية لصالح العمال الزراعيين، وتأثرا بالدعاية النقابية نظم عمال معاصر الزيتون بناحية سيق تجمعا بمعمل كان يدير السيد برادعي لخضر العامل عند السيد كريسبو (CRESPO) و أنشأ فرعا نقابيا تألف من :

-برادعي لخضر : أمين عام ، عامل عند كريسبو (CRESPO) .

-محمد محمد : أمين عام بالنيابة عامل عند سيجارة (SEGARA).

-دادو محمد أمين الخزينة عامل عند مارتيناز (MARTINEZ).

-أفراد جيلالي نائب أمين الخزينة ، عامل عند كريسبو (CRESPO) [1].

و تشير تقارير الشرطة الاستعمارية إنتشار الفروع النقابية لعمال الموانع و عمال و ازدياد المشاركين فيها ، موضحة بأن انخراط في النقابات التابعة للكونفديرالية العامة للعمال C.G.T .

تسلك منحنى سياسيا يتفق و اتجاه حزب الشعب الجزائري بدليل أن *بطاقات المنخرطين* في نقابة C.G.T، كانت تحمل في ظهرها رسما لليد تشير سبتها إلى الأعلى مع رسم لنجمة ،و الرسمان من دون شك مستوحيان من الرموز التي يستخدمها حزب الشعب الجزائري ، و هكذا راحت الصفوف الضلائعية للفلاحين و العمال الزراعيين صفوفها و تسلك طريق النضال النقابي إيمانا، بأن قوتها تكمل بوحدة الفلاحين و العمال الزراعيين و في رصّ صفوفهم ، و اتساع الرقعة الجغرافية لمجال نشاطهم [2].

ما كاد شهر جوان 1936 ينتهي حتى كانت الفروع النقابية للفلاحين و لعمال الأرض ، قد بلغت معظم المدن في الجهة الغربية من الوطن.

---

[1] بن داهة عدة ، المرجع نفسه ص 190.

[2] المرجع نفسه ص191.

واقع الحركة النقابية :

1-وضح الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) في فرنسا:

قد سبق لمراسيم* رينود دلادي في خريف 1938 أن ألغت سقف 40 ساعة عمل في الأسبوع، ثم جاء مرسوم واحد سبتمبر 1939 ليرفع الحجم الساعي الأسبوعي إلى 60 ساعة ، وكانت الساعات الإضافية لما فوق يدفع عليها 35 % فحسب من الأجر الساعي ،فيما كان الجزء المتبقي 25 % يخصص لتموين الصندوق الوطني للتضامن ، وكان يقتطع كذلك 15% من أجر الرجال الذي كان سنهم يتراوح ما بين 18 و 49 سنة بعنوان المساهمة اجتماعية و كذلك تم تعليق القوانين و التي كان تخص التصالح و التحكيم في حين وضع مرسوم 10 نوفمبر 1939 حدا لعهدة المندوبين العمال الموجودين في الخدمة مما وضع نهاية للمكاسب الاجتماعية المحققة في جوان 1936 [1].

في هذه الفترة كانت الكونفدرالية العامة للشغل مقسمة إلى عدة توجهات و تم طرد اتحاديين

السابقين الذين كانوا يملكون مابين 45و 55 % من الأصوات في المؤتمر الكونفدرالي المنعقد في نانت الفرنسية نوفمبر 1938 من الكونفدرالية بعد التوقيع على الحلف الجرماني السوفياتي بتاريخ 23 أوت 1939

و بعد التوقيع كل من فرنسا و إيطاليا على معاهدة الاستسلام مع ألمانيا في جوان 1940 أنشأت اللجان الشعبية التي كانت تهدف إلى محاربة *حكومة فيشي و كذلك للألمان .

---

[1] محمد آيت مدور الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، د ط، دس ، ص231.

* رينود دلادي سياسي فرنسي ولد سنة : 1884عين وزير للدفاع سنة 1936 صاحب مرسوم 1938 الوزاري و أصبح رئيس الوزراء بين أفريل 1932 و مارس 1938، لمجلس الوزراء.-نقلا عن أطروحة الحياة النقابية خلال فترة الثلاثينيات 1929-1939 لمحمد قنانش ،ص82.

و في أكتوبر حدث القطيعة في الكونفدرالية العامة للشغل من الموالين لحكومة فيشي والمعارضين له ، و في 09 نوفمبر صدر مرسوم حل نقابات الكونفدرالية العامة للشغل و كذلك الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحين و 9 من الكونفدرالية العامة للشغل بتشكيل اللجنة الدراسات الاقتصادية و النقابية ،و نشروا بتاريخ 1940 بيانا سمي ببيان مجموعة ال 12 أين عرضوا استسلام النقابة و أكدوا على ضرورة أن تكون هذه الأخيرة حرة ، ومن هذه اللجنة ولد تجمع المقاومة [1].

ويمكن القول إن الحرب العالمية الثانية عجلت بانقسام الكونفدرالية العامة للشغل، و بعد ان حلت المركزيات المهنية الباترونية و العمالية و من بينها الكونفدرالية العامة للشغل واتجاه الاتحاديين السابين للشغل وقيادة بينو فراشون الذين كانوا يدعون إلى مقاومة فيشي والاحتلال الألماني و يحثون العمال على انخراط في النقابات بقوة[2].

2–وضع الكونفدرالية العامة للشغل في الجزائر

منذ حلول خريف 1938، عمدت السلطات الفرنسية إلى التخلص من جميع العناصر المناهضة لها في مختلف الاتحادات النقابية وخاصة المناضلين الشيوعيين وتولد في العمالات الثلاث تيار نقابي قانوني جد معاد للشيوعيين وحريص على التعاون مع باترونا والسلطات الاستعمارية ومساندة الوطن الأم في المحنة التي كان يمر بها من جراد الحرب

و قد بدا ذلك في الديباجة التي تضمنها التقرير المعد من قبل إتحاد النقابات العمالية الجزائر، ورد فيها في مقولة مشهورة ،صرح المارشال بيتان بأنه يلتزم حتى بالوعود التي قطعها الأخرون، لا

---

[1] محمود آيت مدو ر المرجع نفسه، ص 232 .

[2] محمود أيت مدور، المرجع السابق، ص233.

يوجد أحسن من هذا أجل تصوير هذا القائد الكبير ... فما أعظم شرف الجزائر اليوم من أن تتمكن من وضع مظاهرها وباطن أرضها ومجال توسعها وكل مواردها تحت تصرف الوطن الأم.

كما شهد التنظيم النقابي تراجعا كبيرا، وكان أغلب النقابات المصرح بيها في مصالح عمالة الجزائر على سبيل المثال نقابات أرباب العمل ،وكان عددها يقارب ال 60 نقابة، في حين لم يكن عدد النقابات العمالية يتعدى العشر نقابات وبناءا على أوامر رسمية (فوقية) تم إحداث تحويرات على القانون الأساسي للكونفدرالية العامة للشغل و النقابات المهنية الفرنسية[1].

وعلى هذا القانون الأساسي للكونفدرالية العامة للشغل والنقابات المهنية الفرنسية للبريد والمواصلات نصت على أن أعضاء المجلس النقابي كان يجب ان يكونوا فرنسيين متمتعين بكامل حقوقهم المدنية والسياسية ولم يتعرضوا إلى آية عقوبة وأن لا يكونوا يهودا ،كما على المترشحين أن يصرحوا بعد انتمائهم إلى أي تجمع تعرض للحل ومشار إليه في مرسوم 26 سبتمبر 1939[2].

[1] محمود أيت مدور، المرجع السابق، ص234.

[2] Noura ,Benallegue, opcit , p 237.

خاتمة

في نهاية بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج كانت عبارة عن حوصلة للموضوع وجاء فيها ما يلي:

- كانت المركزيات النقابية العامة بالجزائر امتداد للمركزيات النقابية الفرنسية الموجودة بفرنسا، وهذا ما جعل نشاط تلك المركزيات بالجزائر محدود ويقتصر على بعض المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تهتم بالدرجة الأولى بالعمال الأوروبيين، دون أن تهتم بجوهر المشاكل التي كان يعاني منها العمال الجزائريين.
- أدت الظروف المزرية التي عاشها الجزائريون إلى قيامهم بإضرابات ومظاهرات تنديدا بظلم السياسة الفرنسية، والمطالبة بحقوقهم، والتي كانت تتعدى المطالب الاجتماعية تلك المتعلقة بانعكاسات الاحتلال وظروف العمال الجزائريين، كما تميزت عن مطالب الأوروبيين.
- كما كان في هذه الفترة ممنوع على النقابيين الجزائريين الوصول وتقليد مناصب عليا داخل المركزيات النقابية واقتصر الأمر على الأوروبيين فقط.
- برزت أثناء هذه الفترة كونفدراليتين الكونفدرالية العامة للشغل ذات توجه إصلاحي التي تمحور برنامجها حول رفع الأجور، وتحسين الظروف العامة للعمال، واتخذت هذه الكونفدرالية موقف ثابت يتمثل في الربط التام للجزائر بفرنسا عن طريق التوحيد الإداري والاجتماعي. وظهرت الكونفدرالية العامة للشغل وأغلب منخرطيها من عمال السكك الحديدية، وكانت مطالب العمال الرئيسية تتمثل في منحة التعويض عن هذا القطاع، الزيادة بالأجور وتحسين ظروف العمل وغيرها من المطالب التي تخدم العمال الجزائريين.
- كما تطرقنا إلى قضية انفصال الكونفدراليتين وتوحيدهما ويعود الانقسام إلى سنة 1921م بفرنسا بعد انقسام الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية وإلى الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية، هذا الانقسام أثر على الحركة النقابية بالجزائر التي انقسمت بدورها.
- أما مسار الوحدة فقد بدأت بوادره سنة 1934م بفرنسا والجزائر، وبالإضافة إلى هذين النقابيتين وجدت كذلك نقابات مهنية وأخرى مستقلة.

- تحول القطاع الوهراني إلى مركز انطلاق إضرابات التي قام بها العمال بشتى المجالات مثل عمال الأحذية وعمال قصابات اللحوم، وتوسع نطاق الحركة الإضرابية ليشمل مدن أخرى من القطاع الوهراني مثل إضراب عمال المطاحن بمستغانم وعمال مؤسسات الطلاء بسيدي بلعباس، وإضراب عمال الشحن والتفريغ بميناء بني صاف ومستغانم في 22 جوان 1936م.
- وبالمقابل كان رد فعل الاستعمار الفرنسي عنيف بتوقيف عشرات العمال مثل ما حدث مع عمال سيدي بلعباس، وجرح أربعون شخص من قبل الشرطة الفرنسية، وكان للعمال نصيب كبير من الاضراب داخل مزارع الكولون الأوربيون.
- اتخذت هذه الاضرابات طابعا وطنيا ضد استغلال الكولون للعمال الزراعيين، وأفضت هذه الاضرابات إلى عدة نتائج من بينها تحديد الأجر الأدنى، تأسيس الاتحاد المستقل للعمال الزراعيين، وتكوين نقابات الفلاحين.
- لم يحض مشروع بلوم فيوليت إلى أية نتيجة تذكر مادام انه ركز على أقلية من المجتمع الجزائري وأهمل الأغلبية من العمال والبؤساء المحرومين .كذلك يعد المشروع نقضا للوعود اليسارية وحرقا للعدالة الاجتماعية. ولقد أعطى حق الانتخابات إلى فئة قليلة من المسلمين الجزائريين واختلفت مواقف الوطنيين الجزائريين حول المشروع ،فرضي به الشيوعيون والاصلاحيون بينما رفضه جملة وتفصيلا دعاة الاستقلال في مقدمتهم مصالي الحاج .
- عقد المؤتمر الاسلامي لبحث واقع الجزائر المأساوي وانتهى المؤتمر برسم عدة قرارات منها الغاء القوانين الاستثنائية ، التمسك بنظام الاحوال الشخصية، حرية النقابة، حق المساواة في الاجور حق الانتخابات و الترشح.

وفي الأخير نأمل أننا قد وفقنا في عملنا هذا ولو بالقدر القليل.

ملاحق

ملحق رقم (01): نموذج لمراسلة إدارية بشأن أراضي صدرت من أصحابها بحجة المنفعة العامة.

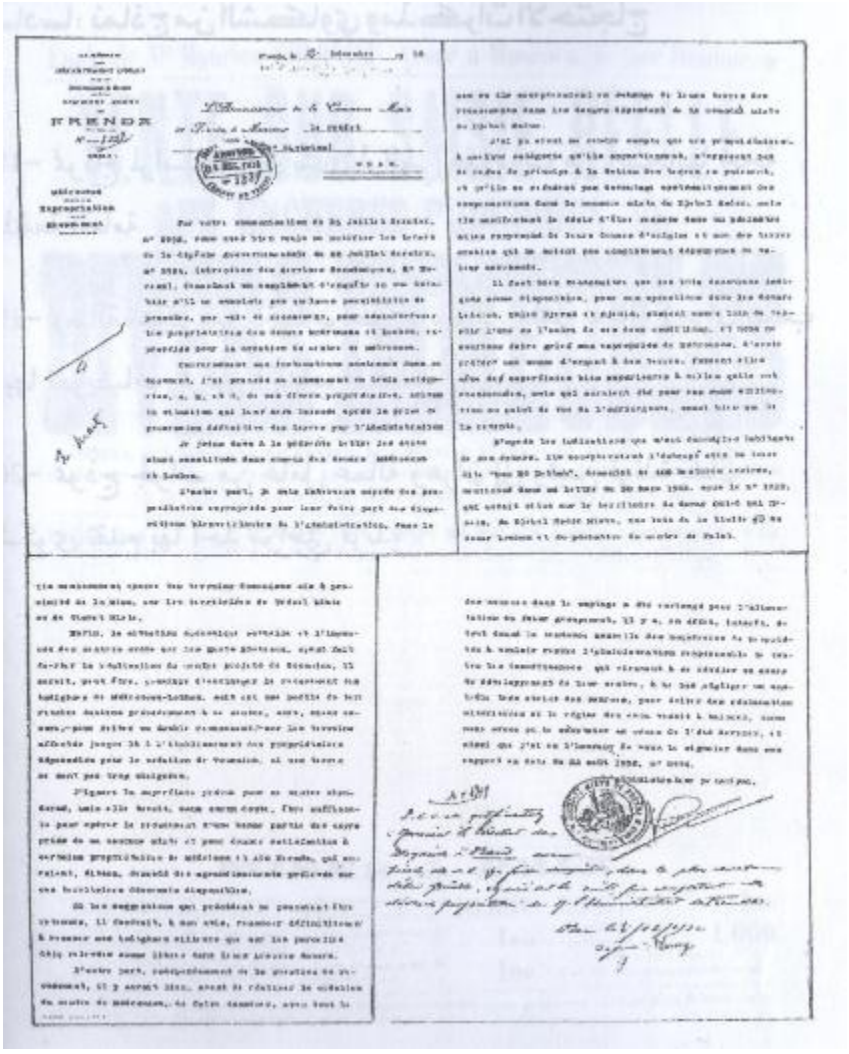

عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 508.

ملحق رقم (2): رسالة تشكي من أحد مواطني فرندة إلى عامل عمالة وهران يطلب فيها تعويضا عن أرض أجداده المغتصبة التي شيدت إدارة الاحتلال فوقها مباني سكنية.

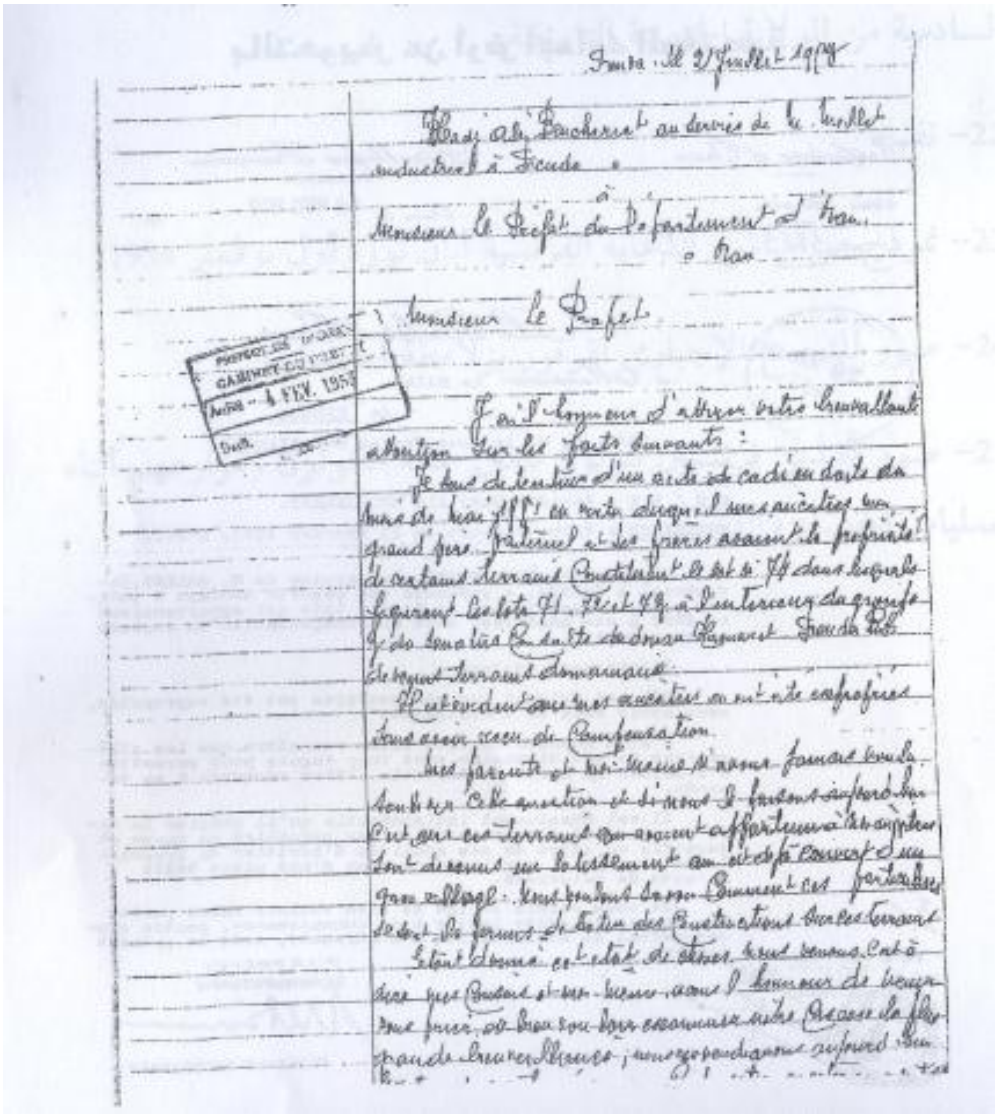

عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 509.

ملحق رقم (03): نموذج لجواب من عمالة وهران إلى رئيس بلدية فرندة بشأن تشك تقدم به أحد مواطني فرندة يطالب فيه بالتعويض عن أرض أجداده المغتصبة.

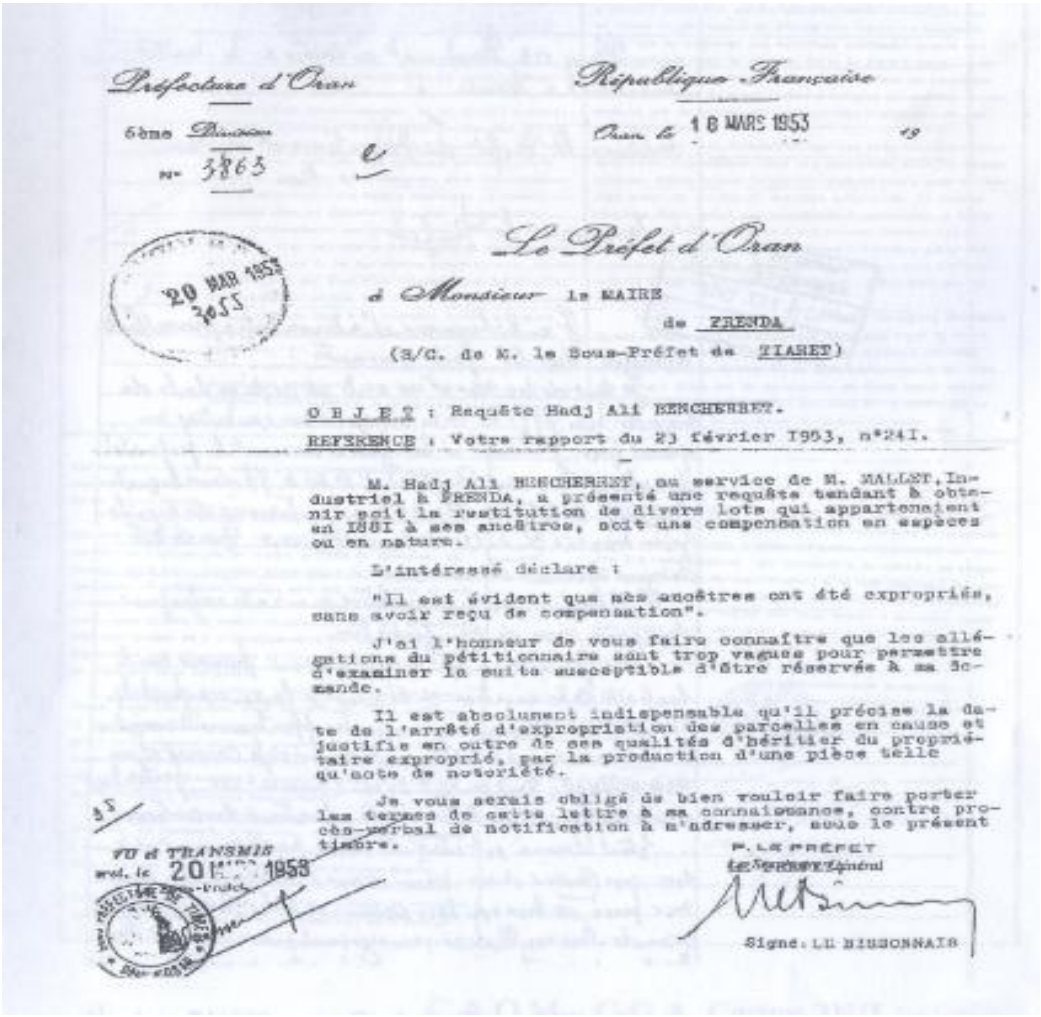

Préfecture d'Oran — République Française

6ème Division — Oran le 18 MARS 1953

N° 3863

20 MAR 1953

Le Préfet d'Oran

à Monsieur le MAIRE de FRENDA

(S/C. de M. le Sous-Préfet de TIARET)

OBJET : Requête Hadj Ali BENCHERRET.

REFERENCE : Votre rapport du 23 février 1953, n°241.

M. Hadj Ali BENCHERRET, au service de M. MALLET, Industriel à FRENDA, a présenté une requête tendant à obtenir soit la restitution de divers lots qui appartenaient en IndI à ses ancêtres, soit une compensation en espèces ou en nature.

L'intéressé déclare :

"Il est évident que mes ancêtres ont été expropriés, sans avoir reçu de compensation".

J'ai l'honneur de vous faire connaître que les allégations du pétitionnaire sont trop vagues pour permettre d'examiner la suite susceptible d'être réservée à sa demande.

Il est absolument indispensable qu'il précise la date de l'arrêté d'expropriation des parcelles en cause et justifie en outre de ses qualités d'héritier du propriétaire exproprié, par la production d'une pièce telle qu'acte de notoriété.

Je vous serais obligé de bien vouloir faire porter les termes de cette lettre à ma connaissance, contre procès-verbal de notification à m'adresser, avec le présent timbre.

P. LE PREFET

Signé: LE BISSONNAIS

VU et TRANSMIS

Oran, le 20 MAR 1953

عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 510.

ملحق رقم (04): التجمع الإجباري لقرقور بزلامطة (معسكر)

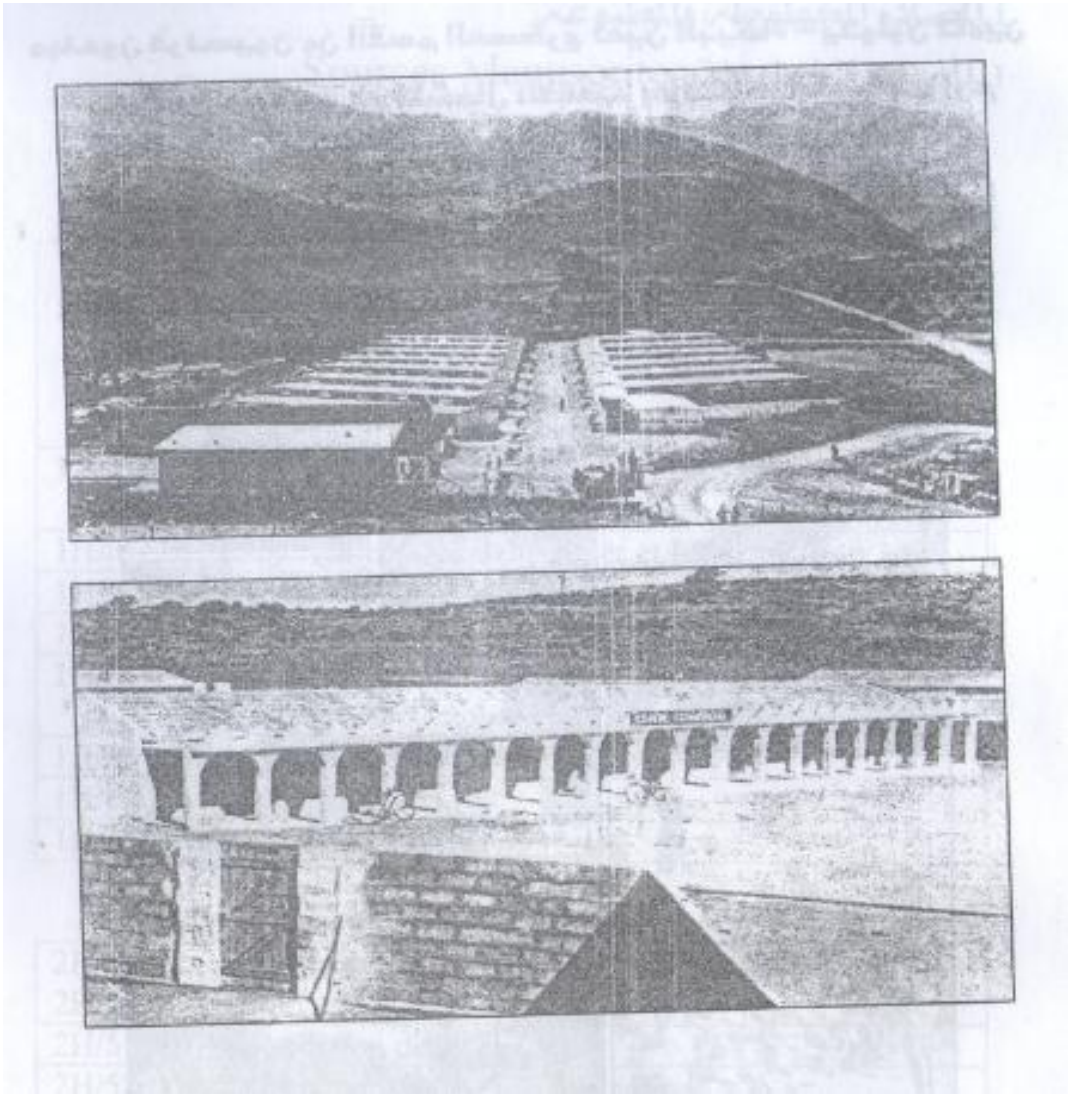

عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 515.

ملحق رقم (05): إضرابات مستغانم (1936م)

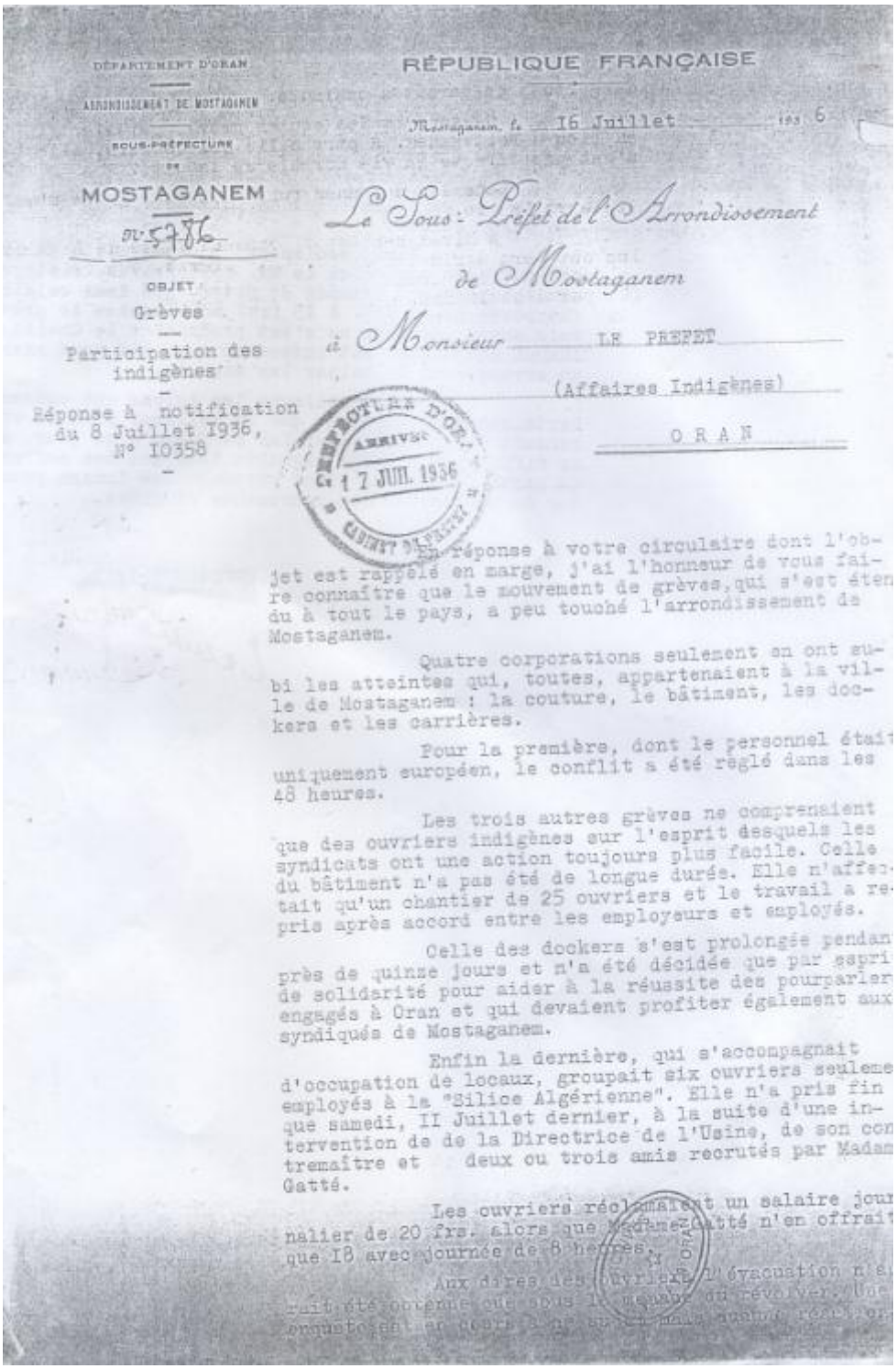

DÉPARTEMENT D'ORAN

ARRONDISSEMENT DE MOSTAGANEM

SOUS-PRÉFECTURE DE

MOSTAGANEM

N° 5786

OBJET

Grèves

—

Participation des indigènes

—

Réponse à notification du 8 Juillet 1936, N° 10358

—

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Mostaganem, le 16 Juillet 1936

Le Sous-Préfet de l'Arrondissement de Mostaganem

à Monsieur LE PREFET

(Affaires Indigènes)

ORAN

CHEMINOTS D'ORAN — ARRIVÉE — 17 JUIN 1936 — SERVICE DES AFFAIRES INDIGÈNES

En réponse à votre circulaire dont l'objet est rappelé en marge, j'ai l'honneur de vous faire connaître que le mouvement de grèves, qui s'est étendu à tout le pays, a peu touché l'arrondissement de Mostaganem.

Quatre corporations seulement en ont subi les atteintes qui, toutes, appartenaient à la ville de Mostaganem : la couture, le bâtiment, les dockers et les carrières.

Pour la première, dont le personnel était uniquement européen, le conflit a été réglé dans les 48 heures.

Les trois autres grèves ne comprenaient que des ouvriers indigènes sur l'esprit desquels les syndicats ont une action toujours plus facile. Celle du bâtiment n'a pas été de longue durée. Elle n'affectait qu'un chantier de 25 ouvriers et le travail a repris après accord entre les employeurs et employés.

Celle des dockers s'est prolongée pendant près de quinze jours et n'a été décidée que par esprit de solidarité pour aider à la réussite des pourparlers engagés à Oran et qui devaient profiter également aux syndiqués de Mostaganem.

Enfin la dernière, qui s'accompagnait d'occupation de locaux, groupait six ouvriers seulement employés à la "Silice Algérienne". Elle n'a pris fin que samedi, 11 Juillet dernier, à la suite d'une intervention de de la Directrice de l'Usine, de son contremaître et deux ou trois amis recrutés par Madame Gatté.

Les ouvriers réclamaient un salaire journalier de 20 frs. alors que Madame Gatté n'en offrait que 18 avec journée de 8 heures.

Aux dires des ouvriers, l'évacuation n'a eu lieu que sous la menace du revolver. Une enquête est en cours à ce sujet mais quelques renseig

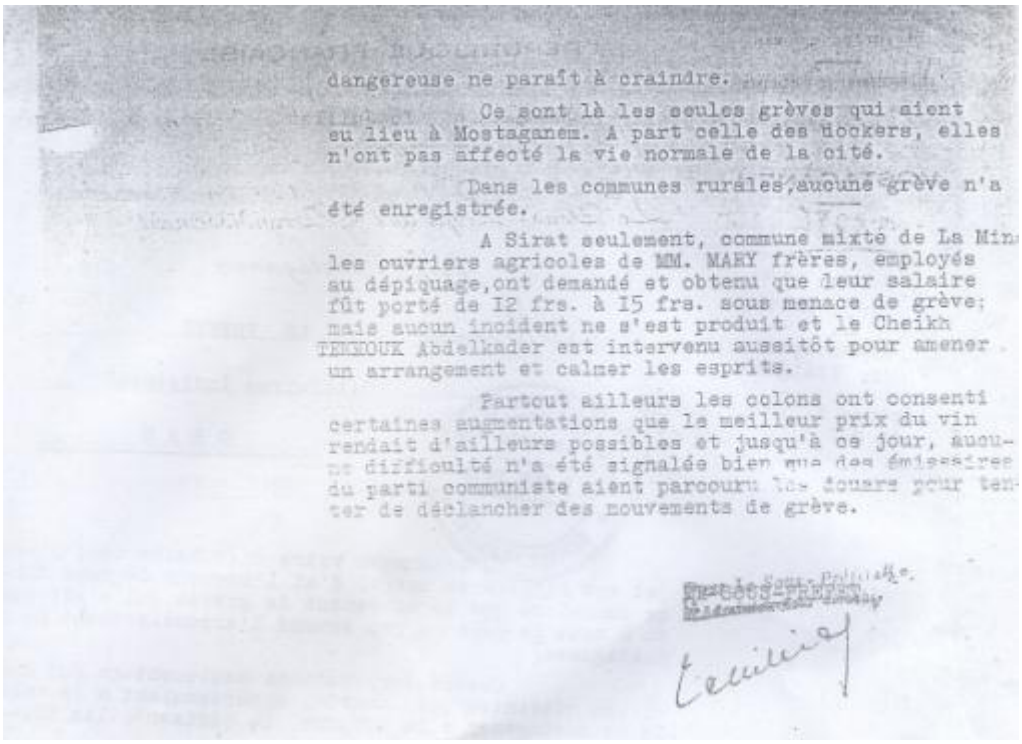

dangereuse ne paraît à craindre.

Ce sont là les seules grèves qui aient eu lieu à Mostaganem. A part celle des dockers, elles n'ont pas affecté la vie normale de la cité.

Dans les communes rurales, aucune grève n'a été enregistrée.

A Sirat seulement, commune mixte de La Mina les ouvriers agricoles de MM. MARY frères, employés au dépiquage, ont demandé et obtenu que leur salaire fût porté de 12 frs. à 15 frs. sous menace de grève; mais aucun incident ne s'est produit et le Cheikh TEMIOUX Abdelkader est intervenu aussitôt pour amener un arrangement et calmer les esprits.

Partout ailleurs les colons ont consenti certaines augmentations que le meilleur prix du vin rendait d'ailleurs possibles et jusqu'à ce jour, aucune difficulté n'a été signalée bien que des émissaires du parti communiste aient parcouru les douars pour tenter de déclancher des mouvements de grève.

AWO ,f 2-2,protagandef communiques ,rapport n 5786

نقلا عن كلاخي ياقوت، انتخابات الجزائريين خلال فترة ما بين الحربين العالميتين 1919-1939، مستغانم نموذجا، مذكرة لنيل درجة الماجيستر في التاريخ المعاصر، اشراف مجاود محمد ،جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس ، 2006 -2007 ، ص 64، 65.

ملحق رقم (06): مطالب المؤتمر الإسلامي 07 جوان 1936

- إنشاء خزينة خاصة بالعاطلين عن العمل.
- الإصلاحات الاقتصادية.
- تساوي الأجور إذ تساوي العمل وتساوي الرتبة إذ تساوت الكفاءة.
- توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون التمييز بينهم.
- تكوين جمعية تعاونية فلاحية ومراكز تعليم الفلاحين لتعليم الفلاحين.
- الإقلاع من انتزاع ملكية الأرض.
- توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال.
- إلغاب قانون الغاب.

أحمد مريوش، حضارات في تاريخ الجزائر، تاريخ الجزائر ما بين 1900- 1954م، دار كنوز، الحكمة للنشر والتوزيع، 2013، ص 466.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر باللغة العربية:

1- أليكس دو طوكفيل، نصوص من الجزائر في فلسفة الإحتلال و الإستيطان تر، تق، صحراوي إبراهيم ديوان المطبوعات الجامعية 2008 .

2- أحمد عبيد الحركة الإضرابية الفلاحية لسنة 1937 في القطاع الوهراني المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم فيولين، دفاتر التاريخ المغربية ع 1 ديسمبر 1987، جامعة وهران.

3- إني راي غولد زيفر، جذور حرب الجزائر 1940-1945 من المرسى الكبير الى مجازر الشمال القسنطيني، تر وردة لبنان،مر الحاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر الجزائر 2005-2012.

4- توفيق المدني، حياة الكفاح، 1925-1954، ج1، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، د ط، دس.

5- سعد توفيق البزاز ,(C.G.T la confederation Generale du travaille) الحركة العمالية في تونس 1924-1956 نشأتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي، دار زهران للنشر، عمان، 2009.

6- شارل روبر اجيرون تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830 -1970، ترجمة عيسى عصفور الجزائر د .م . ج، 1982.

7- فرانس فانون، معذبو الأرض، بحث تقديم شولي، موفم، الجزائر 2006.

8- قنانش محمد، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين 1919-1939 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1992.

9- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر الرحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

10- محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين تاريخ الجزائر، 1830-1954، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 1992.

11- محفوظ قداش، تاريخ لحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة أحمد ابن البار، ج 1، دار الأمة، الطبعة الأولى، برج الكيفان الجزائر سنة 2008.

12- محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926 -1937 د م ج، الجزائر، سنة 1984.

المراجع بالعربية:

13- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، جامعة تكريت للعلوم، تكريت، نيسان 2013.

16- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989.

17- أحمد الخطيب، جمعية علماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.

18- أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية ونشاطه السياسي و الاجتماعي، ج1، الجزائر، 1985.

14- أحمد خطيب، حزب الشعب الجزائري، ج1 المؤسسة و الوطنية للكتاب الجزائر 1986.

19-أحمد مريوش، محاضرات في تاريخ الجزائر ما بين 1900- 1954م، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013.

20-بوعزيز يحي، سياسة، التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830، 1954، ب م ج الجزائر، 1985.

15- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، رويبة، الجزائر، 1994.

21- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دط، دس.

22- رابح تركي التعليم القومي السياسي، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981.

23- رابح لونيسي واخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830.1989)،ج1، دار المعرفة، الجزائر 1999.

24- زوبير سيف الاسلام، تاريخ الصحافة الجزائرية، ج4، مؤسسة الوطنية، للكتاب، 1985.

25- زوزو عبد الحميد، الدور السياحي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعة، 2010.

26- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، عالم المعرفة الجزائر ط4، 2009.

27- صالح العقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية، العالمية، القاهرة، 1964 .

28- صالح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه وأوضاعه المعاصر الجزائر –تونس- المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، د،ت.

29- عبد الرحمان إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي السياسي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

30- عبد الرحمان إبن إبراهيم إبن العقون، الكفاح القومي و السياسي، من خلالها مذكرات معاصرة 1936-1945، ج2، المؤسسة الوطنية للكتب الجزائر، دون طبعة 1984.

31- عبد الرحمان مزيان الشريف، حرب الجزائر في فرنسا موريبان جيش الخفاء، تق، جاك فرجاس، تر، العربي بوينون، دار الحكمة للنشر، الجزائر2012

32- عبد القادر جغلول تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سرسيلوجية ت فيصل عباس دار الحداثة الطباعة و النشر و التوزيع، لبنان 1982.

28- عبد المجيد خلوف، الجالية الجزائرية ما بين المعاناة وأمل العودة، مجلة الجيش، العدد 165، الجزائر ديسمبر 1975.

29- عثمان سعدي، عروبة الجزائر عب التاريخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

30- عـدة بـن داهـة، الاسـتيطان والصـراع حـول ملكيـة الأرض إبـان الاحـتلال الفرنسـي للجزائر1830-1962،دار الكوثر للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، ط1، 2015.

31- العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، من منشورات اتحاد الكتاب الغرب، دم، دط.

32 -عمـار بـن تـومي، الجريمـة و الفضـاعة، الإسـتعمار كمـا عاشـه أحـد الجزائـريين، مـذكرات سياسية 1923-1954، تر، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر الجزائر 2013.

33-عمـار بوحـوش، التـاريخ السياسـي للجزائـر مـن البدايـة ولغايـة 1962، دار الغـرب الإسـلامي، بيروت، 1997.

32- محمد الأمين بلغيث، الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي للمؤتمر، دار كتاب الغد، الجزائر، 2007.

33- محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر ابان الحقية الاستعمارية ، دار هومة الجزائر.

34- نجار عمار، مصالي الحاج الزعيم المفتري عليه، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

مصادر بالفرنسية :

35- Charles Robert Ageron ,Histoire De lalgerieContemperaine,T3,De linsurrection De 1871 Au Declenchement de la guerre De libiration1954 pu,F,Paris 1979,P55.

36- Farhat (Abbas),la nuit coloniale ,Edition ,julliard ,parisk1962.

37- Farhat Abbas, autopsie d'une guerre l'aurore ,èdition, garnier, France, 1980.

38- Mahfoud Kaddach .l'algerie Des algeriens E.N.A.G.R.Rhaia Algerie, 2013.

39- AWO ,f 2-2,protagandef communiques ,rapport n 5786.

نقلا عن كلاخي ياقوت، انتخابات الجزائريين خلال فترة ما بين الحربين العالميتين 1919-1939،مستغانم نموذجا، مذكرة لنيل درجة الماجيستر في التاريخ المعاصر، اشراف مجاود محمد ،جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس ، 2006 -2007.

المراجع باللغة الفرنسية:

40- Kharchi (djamel) , colonisation et politique d'assimilation en algerie1930-1962 ,ED, CASBAH, Algérie, 2004, P327 .

41- Nora Benallegue –chaouia-algerie Movment ouvrier et questin nationale 1919-1954 officce des publications univer sitaires place contrale de ben – Aknoun (alger).

المجـــــــــلات:

42- إدريس بولكعيبات. اشكالية عجز الزمن وفك الارتباط بالمشروع السياسي العدد 12 مجلة العلوم الانسانية . جامعة محمد خيضر بسكرة جامعة منتوري قسنطينة.

43- جيلالي تكران، دراسة تحليلية في خلفيات نشأة الحركة النقابية بالجزائر (1900- 1930).

44- سعد توفيق عزيز البزاز .تطور الحركة العمالية في الجزائر بين 1830-1962مج19،،مجلة التربية والعلوم، ع2012،5.

45- مؤيد محمود حمد المشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830- 1871، ع4، مجلة جامعة تكريت للعلوم، نيسان، 2013.

الأطروحات:

46- إبراهيم مهديد، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال عهد الثلاثينيات أطروحة لنيل شهادة الماجستير جامعة وهران، 2007.

47- أمينة عباسي بعنوان السياسة الفرنسية إتجاه يهود الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

48- بغداد خلوفي الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962 أطروحة لنيل شهادة دكتورة في التاريخ الحديث و المعاصر جامعة وهران كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية سنة 2014 -2015.

49- بوربيع جمال بعنوان: سوسيولوجية الحركات العمالية، أطروحة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015، 2016.

50- تابتي حياة، رسالة ماجستير بالتاريخ الحديث الحرب العالمية 1914- 1918م وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة، جامعة السانيا، وهران، 2006.

51- حبيبة لفريد بعنوان سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر، 1900- 1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، 2015- 2016.

52- قنانش محمد، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات 1929 -139، مذكرة تخرج ماستر، تخصص تاريخ المغرب الحديث و المعاصر، جامعة السانيا وهران، كلية الحضارة الإنسانية و العلوم الإنسانية، 2007.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات:

مقدمة ..... أ

مدخل 05

الفصل الأول

الحركة النقابية 1930– 1935م

المبحث الأول: نشأة النقابة 14

المبحث الثاني: النشاط النقابي 19

1-الإضرابات العمالية 19

2-النقابات المناضلة 26

- الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) 26
- الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية (C.G.T.U) 28
- انقسام الكونفدراليتين 30

3-انخراط الجزائريين داخل النقابات العمالية والأحزاب السياسية 33

الفصل الثاني

الحركة النقابية 1936– 1940م

المبحث الأول: الحركة النقابية في ظل الجبهة الشعبية والمؤتمر الاسلامي (1936م) 37

- سياسة الجبهة الشعبية 37
- مشروع بلوم فيوليت والمسألة العمالية 38
- أهمية الميثاق المطلبي للمؤتمر الإسلامي الجزائري 41

المبحث الثاني: تطور الحركة النقابية (1936- 1937م)..... 44

- الإضرابات العمالية 44
- إضرابات الفلاحين 55
- انتشار الفروع النقابية 57

المبحث الثالث: واقع الحركة النقابية..... 60

- وضع الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) في فرنسا 60
- وضع الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) في الجزائر 62

خاتمة 64

ملاحق 67

قائمة المصادر والمراجع 75

فهرس الموضوعات..... 80